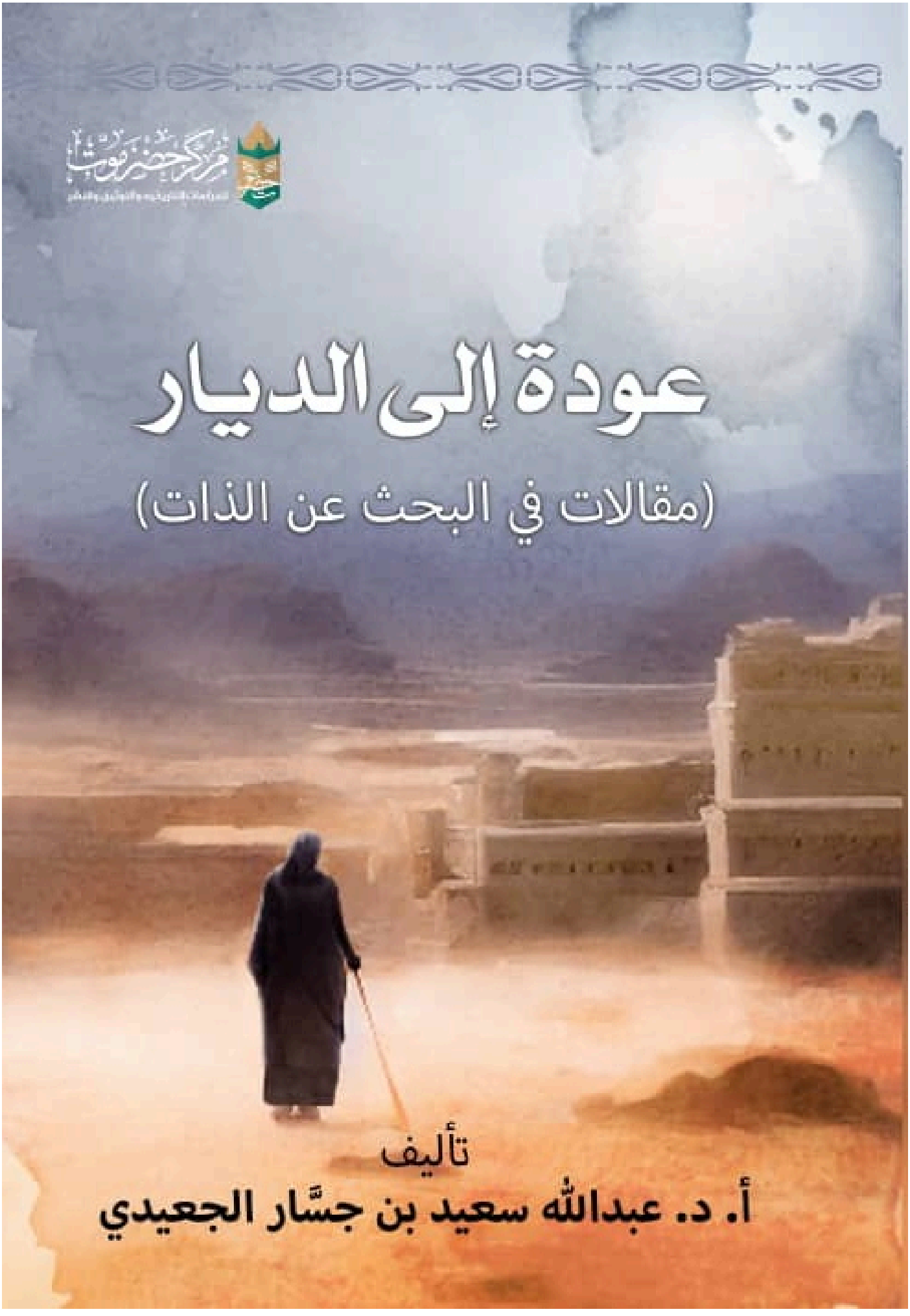


عودة إلى الديار

(مقالات في البحث عن الذات)

تأليف

أ. د. عبدالله سعيد بن جسَّار الجعيدي

عودة إلى الديار

مقالات في البحث عن الذات

رقم الإيداع
بالهيئة العامة للكتاب م/حضرموت ٢١٠/ ٢٠٢٣م

عنوان الكتاب : عودة إلى الديار (مقالات في البحث عن الذات)

المؤلـــــف : أ.د عبدالله سعيد بن جسّار الجعيدي

حجـم الكتـاب : 17×24 سم

إخـــــراج : عبدالله عثمان

تصميم غلاف : عبدالله الكاف

الطبعـــة الأولـــى

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣

حقوق الطبع محفوظة لدى

مركز حضرموت للدراسات التاريخيه والتوثيق والنشر

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر .

الإهداء

إلى روح السيد (أبوبكر بن شيخ الكاف) الذي عاد إلى الديار
يحمل حلمًا ما يزال يناطح قرون الزمان

تقديم

الكاتب عبدالله الجعيدي يستنطق التاريخ وعينه على الحاضر ليضيء عتمة المستقبل، هكذا عرف الأستاذ الدكتور/ عبدالله سعيد الجعيدي، فهو من الكتّاب الموسوعيين في فضاء الحرف والكلمة، وغزير العطاء في كل فنون الكلمة المقروءة، فمنذ أن بدأ يشقّ طريقه بقوة في عالم كتابة المقالة في الصحافة المحلية تراءى لي أنه يختط **طريقًا** لم يسلكه غيره من زملاء دراسته لعلم التاريخ، الذي تخصّص فيه حتى نال الأستاذية بجدارة واستحقاق.

فالجعيدي عبدالله ظل ولم يزل **مهووسًا** بفنّ المقالة الذي برع فيه، وأجاد التقاط المسكوت عنه، وما علق بالهوامش من الظواهر الإنسانية الحميمة، أو ما تراكم في طبقات الذاكرة من أزمات سياسية في كل الانعطافات التاريخية المتعاقبة، إذ نجده يعرض لها بعمق ورؤية ثاقبة.

في صفحات هذا الكتاب - عزيزي القارئ الكريم - الذي نفحه اسم: (عودة إلى الدّيار.. مقالات في البحث عن الذات) نجد بين سطور موضوعاته التي اتخذت ثلاثة مساقات رئيسة هي: (رحلة إلى ذات الوطن، استراحة في الكتب، وما يشبه الرثاء) عبدالله

الجعيدي يتجلى بوصفه **كاتبًا** ومؤرخًا وإنسانًا ، ففي حين يعمد في رحلته إلى الذات التي اتسعت لتشمل سبع مقالات كانت حضرموت هي الذهاب فيها والإياب، نراه في استراحته التي عرضت لأربعة كتب لا يذهب بعيداً عن حضرموت التي يعشقها بوعي عميق، وهو حين ينثر ما يشبه الرثاء يرسم لوحات وفاء إنسانية نبيلة لأربع من الشخصيات التي أثّرت في مسيرة حياته الإنسانية والعملية والعلمية.

ومن جميل ما تظهره صفحات الكتاب - الذي بين يديك عزيزي القارئ - أن الكاتب عبدالله الجعيدي بعد مشوار عطاء لأكثر من كتاب صدر في مسيرته مع الحرف والكلمة، بات يمتلك حرفية عالية في فنون كتابة المقالة المكثفة والتحليلية والتأملية، واستطاع أن يمزج في مقالاته السياسية بين أسلوبي الجدّ والهزل للتخفيف من ضجيج السياسة وحدّة المواقف، ويربط بين حكمة التاريخ وسخرية الحاضر: (فلا الماضي يتراجع، ولا الحاضر يتقدّم) كما كتب في مقالته: (التاريخ ذات الرجع)، وفيه أيضا: (الحكاية لا تزال مستمرة، والحكمة تقول: كل شيء معقول).

في هذا الكتاب، يبرز الكاتب عبدالله الجعيدي في مقالاته السبع - رحلة إلى الذات - ونجد المؤرخ في الأربع التي غاصت في الكتب، والإنسان في الأربع التي لاذت بما يشبه الرثاء، من هنا يبدو

– جليا– ذهاب الجعيدي الكاتب في مقالاته: (التاريخ ذات الرجع، حضرموت الفرص ذات الصدع، حضرموت ذات الدفع، حضرموت الهجرة ذات العكس، حضرموت مقاربات أهل الحكم وأهل الحلّ، قتِل تحت حصن، من باع جنّب)، ففيها يذهب بذكاء شديد وعميق إلى استلهام تراكيب القرآن الكريم التي لا تخفى على لبيب، واستئناسه في الكلمة الفصل بما تحمله الآيات القرآنية من دلالات وعبر: (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (سورة الرعد آية 11).

كما ختم مقالته: (حضرموت .. الفرص ذات الصدع)، وهو المقال الذي سجّل فيه الكاتب المثقف الرؤيوي إدانته لكلّ حضارمة – الداخل – اليوم، وإن احتال بالبدء بعبارة: (بعد مائة عامٍ من تاريخه أو يزيد، سيتوقّف المؤرخون طويلاً أمام ما يمكن وصفها بالظاهرة الحضرمية في القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين) لينسل بذكاء وفطنة في سرد وتعداد قائمة الإخفاقات الحضرمية السوداء لهذه الظاهرة التاريخية الراهنة، ويضغط بشدّة على تعميق هذه الرؤية المخيّبة له ولأجيال الحاضر؛ من خلال سرده لمحطات مضيئة من تاريخ حضرميّ مضى، ولكن.!

فالجعيدي الكاتب يلوذ بالتاريخ الماضي وما شهده من إضاءات في حِقَبِه المتعددة تلك ليكشّف إدانته للحاضر وما سيؤول إليه من تداعيات للمستقبل، لنجده – وهو يحاول أن يكون صوت التاريخ بعد مائة عام يقول: (لكن ما لم تتعلمه حضرموت من هذا المشهد، وما

شابهه، إن أي (منقذ خارجي) مهما تلبّس بلبوس الطهارة، ورصّع نفسه بمفاهيم الحريّة، والديمقراطية، ووحدة الصف، فإنّه سرعان ما ينكشف وجهه (الحقيقي)، وساعتها تدفع حضرموت ثمناً غاليا، أما سدنة المنتصر - المحليين - كما في كلّ بقاع العالم - غالبا ما ينتظرهم الفتات المعجون بالعار، بينما يعود المنتصر (الفاتح) - إذا عاد - في أبهى صورة، ودولة قاهرة، تعنو لها الأكاسرة)، وليس عبثا هذه النهاية الحكمة التي أطلقها الكاتب - الضمير - التي دبجها بعبارة مؤرّخ الحملة القاسميّة على حضرموت عبدالله بن علي الوزير.

فهو حتى حين عرض بالقراءة التحليلية لعدّة كتب، لم يتخلَ عن إشاراته الملهمة للامسة الواقع المعيش من منظور حكمة التاريخ، كما أشار مقاله: (حضرموت رؤية هولندية من الدّاخل - رحلة دانيال فان در ميولين)، التي يؤكّد الجعيدي المثقّف على ضرورة استلهامها لتجاوز انكسارات الراهن، إذ أشار إلى أن المستشرق الهولندي فان در ميولين إذا حوصر في ضرورة التصريح عن رؤيته وانطباعاته عن حضرموت الوطن قال: (إن خيبة أملنا في انعدام الوحدة وحالة الحرب، وهما عار على القادة الحضارمة الذين عرفناهم في جاوا مقتدرين ومواطنين مسالمين)، هذه العبارة لربما وضعها الجعيدي ليتحرّك بها الراكد المقيت في مفاصل حضرموت الوطن، خاصة وحضارمة جاوا قد نجحوا في صناعة التاريخ في كل

شرق آسيا وتجاوزا بوحدتهم – هناك – كل عقد الماضي لرسم ملامح فجر حضرمي جديد.

وليس غريبا أن تأخذ حضرموت **حيزًا كبيرًا** في كتابات الأستاذ الدكتور عبدالله سعيد الجعيدي، فقد تناولها كباحث للتاريخ في عدّة كتب ودراسات، ولكننا في هذه العجالة نلفت إلى رؤيته الثقافية من منظور تاريخي لها، وما يحمله من قراءة لواقعها في صيرورة الحياة، وتحديات الحاضر، وآفاق المستقبل.

إذ إن الكاتب عبدالله الجعيدي في مقالاته – هنا – يتخفّف من أثقال المؤرّخ والباحث، وإن استلهمهما سرديا في استنطاق الماضي لمشاغبة الحاضر ومقاربته؛ لكي يضيء **بؤرًا** في عتمة القادم المجهول.

صالح الفردي

المكلا: الأحد 25 ديسمبر 2022م

البحث

في ذات الوطن

التاريخ.. "ذات الرجع"

التاريخ فكرة تفاعلية، تتشكل في أحشائه الهويات المجتمعية أو الوطنية بما لها وما عليها، وفي حركة البشر مع الزمان تختفي مراحل وتمتد أخرى بتراجعات معينة، بعضها تلقي بأثقالها في غير سياقها الزمني، في حين أن هناك امتدادات ثقافية عابرة للعصور تحتل مكانها بالقبول الجمعي بمفهوم (التاريخ الصديق)، وبين ثنائية الثابت والمتحول، وفي خضم تزاحم الهويات، وصراع البقاء، تستمر ملحمة التاريخ.

وتداخل مراحل التاريخ وتدافعها حقيقة، تؤكدها واحدية الزمان، وتشابك حلقاته. وعادةً تبرز الأزمات، والمعضلات عندما يفشل الناس في إدارة ارتجاعات التاريخ وأصدائه، فيتحول إلى عبء يعوق حركة التطور، وفي أحسن الأحوال تتأرجح الشعوب في وضع (محلك سر) فلا الماضي يتراجع، ولا الحاضر يتقدم؛ ولهذا عندما تبرز الحاجة لدراسة أبعاد الصراعات المجتمعية المعقدة – ولاسيما عند الشعوب المتأخرة أو التي تصنف في خانة

الدول الفاشلة – يكون التاريخ من المداخل الأساسية لفهم جوهر المشكلات، وداعمًا لتفكيك أسرارها.

في هذا المقال سنعمل مقاربة بانورامية من المنظور التاريخي الثقافي لثنائية الدور (السياسي– الثقافي) لتراتبية السادة أو الأشراف في (اليمن الزيدية) والسادة في (حضرموت الشافعية)؛ بهدف معرفة تأثير ارتجاعات التاريخ، ومآلتاها في عصرنا الراهن. مشهور أن شريحة السادة (الأشراف) في الأدبيات العربية الإسلامية هم الذين يرفعون أنسابهم إلى النبي محمد (صلى اللَّه عليه وسلم) من ابنته فاطمة الزهراء، وزوجها علي بن أبي طالب (كرم اللَّه وجهه)، وبظهور الإسلام في جزيرة العرب، وحيثما انتشر في بقاع الأرض، تشكل مفهوم (ديار الإسلام) بمعنى واحدية بلاد المسلمين، وهذا أتاح فرصًا لتحرُّك الأفراد من مجاهدين، ودعاة، وتجار، وطامحين، وطامعين، وهاربين، ومصلحين، وطلاب علم ... إلخ.

من بين هؤلاء وفي زمن غير متباعد دخل اليمن الجد الجامع للأسر الهاشمية وهو الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي 282هـ/ 895م، ودخل

حضرموت عام 318هـ/ 930م، الإمام أحمد بن عيسى الملقب بالمهاجر وهو الجد الجامع لهم، الأول جاء من مقرِّه في جبل الرس بالحجاز بدعوة من قبيلة (فطيمة) في سحار صعدة، والثاني قدم هاربًا من الفتن في البصرة والحجاز. وكان لهذه الأسر الهاشمية - بحسب الاعتراف الاجتماعي لها - أدوار مجتمعية، وسياسية عظيمة الأثر في تاريخ اليمن الوسيط، والحديث والمعاصر، يمتد لما ينيف عن ألف عام، وهناك أوجه شبه واختلاف في دور كل منهما السياسي والثقافي في مناطق استقرارهم، ولو حاولنا التقريب والتركيز - وبتحييد الجغرافيا السياسية الراهنة - سنلاحظ - أن (سادة اليمن الزيود) يتقدم السياسي عندهم على الثقافي (المذهبي)؛ وإن كانت المسافة بينهما رفيعة أو لا ترى، في حين أن (سادة حضرموت الشوافع) الثقافي يتقدم عندهم على السياسي بخط واضح المعالم.

لهذا فإن مصطلح الهاشمية السياسية يتسق أكثر مع مرحلة حكم الأئمة الزيديين، واللافت حسب المذهب الزيدي أن الإمام ليس معصومًا، وأتاح ذلك مجالًا لاحتدام التنافس على منصب الإمامة من داخل أفراد الأسر

الهاشمية، يدعم ذلك شروط الدعوة للإمام، التي منها الحق لمن وجد في نفسه القدرة، والأهلية للدعوة لنفسه حتى في وجود إمام قائم، وهذا الشرط أدى إلى أن تظل دورات الصراع، والاقتتال الداخلي قابلة للاشتعال، ومن ناحية أخرى جعلهم في قلب المعارك، بعكس السادة في حضرموت الذين تخلَّوا لقرون عدَّة طواعية عن حمل السلاح، وفضَّلوا دور المصلحين الاجتماعيين، واشتغلوا بترسيخ مكانتهم الاجتماعية بتعزيز القبول المجتمعي لهم في الحواضر والأرياف؛ ولهذا تجدهم بعيدين عن ميادين الحرب، لكنهم مارسوا السياسة من خلف الستار، أو من باب الاستشارة أو التقريب بين المتصارعين.

وبعيداً عن تفاصيل التاريخ .. فإن التحدي القوي الذي واجهه نظام الإمامة الزيدية، (والسادة) جاء بعد ثورة 26 سبتمبر عام 1962م، وقيام (الجمهورية العربية اليمنية)، التي أزاحتهم عن هرم السلطة، وهمَّشت مكانتهم الاجتماعية التاريخية؛ بوصفهم طبقة سياسية حاكمة ومتحكمة، أما (سادة حضرموت) فكان سبب اهتزاز مكانتهم قيام (جمهورية اليمن الجنوبية – الشعبية – الديمقراطية) عام 1967م، التي أعلنت انحيازها للطبقات

الكادحة، وبهذا أُجبِرَ (السادة) في عصر الجمهوريتين على الدخول في مرحلة بيات شتوي، وفي أثناء ذلك طاردت سادة (الجمهورية العربية) تهمة السلالية، والعنصرية، وسادة (الجمهورية الشعبية) تهمة الكهنوت، والخرافة.

وهكذا مضت حركة التاريخ في غير صالح (الهاشميين) إلى أن ظهر حدثان سياسيان كبيران، هما: قيام الجمهورية الإيرانية الإسلامية عام 1979م، التي حملت شعار تصدير الثورة، والحدث الثاني هو إعلان الوحدة اليمنية، وقيام (الجمهورية اليمنية) عام 1990م. لقد مثَّلت الثورة الإيرانية الحلقة المفقودة عند (سادة اليمن)؛ لإحياء حلم العودة لدولتهم العميقة. أما (سادة حضرموت) فقد ظلوا على خصومتهم التاريخية من السلطة بمفهوم (التحكم)، لكنهم ما أن تنفسوا الصعداء من نظام الجنوب، وتطلعوا لما هو أفضل حالًا، اصطدموا بالفكر السلفي بتفرعاته، وهو خصمهم التاريخي اللدود، خاصة بعد أن صار له حضور مجتمعي قوي بعد الوحدة اليمنية، لهذا عندما جرت الانتخابات الرئاسية عام 2006م، والتي تنافس فيها الرئيس (علي عبداللَّه صالح)، والأستاذ (فيصل بن شملان) ممثلًا عن أحزاب اللقاء المشترك، انحاز السيد

الداعية (عمر بن سالم بن حفيظ) للرئيس علي عبداللَّه صالح في حملته الانتخابية ضد بلدياته الحضرمي المشهود له بالنزاهة، والسبب في ذلك أن (سادة حضرموت) نظروا (لفيصل بن شملان) بوصفه رمزًا سياسيًا لحزب الإصلاح الإسلامي، الذي لا تتفق توجهات معظم أنصاره مع أطروحاتهم، بمعنى آخر قدموا الثقافي على السياسي.

وعمومًا فإن الهامش السياسي المتاح ـ بحسب دستور الجمهورية اليمنية ـ كان البداية لانطلاق مشروع الهاشمية السياسية في إطار (حركة الشباب المؤمن) التي لاقت اصطفافًا كبيرًا من شباب الأسر الهاشمية؛ بهدف العودة لمجد آبائهم، يدعم ذلك ارتجاعات التاريخ الممتدة لما يقارب عشرة قرون من التحامهم بالحكم والتحكم، يقابلها زهاء نصف قرن أُزيحُوا عن تلك المكانة، وبحساب السنين فإن الثقل التاريخي لصالحهم بمسافة بعيدة.

ومرة أخرى لا نريد الخوض في التفاصيل البعيدة، والقريبة المعروفة لكن لابد من الإشارة – على سبيل المثال – إلى أن تعمُّدَ (أنصار اللَّه) أو (الحوثيون) دخول

حرمة بيت شيخ مشائخ قبيلة حاشد (صادق بن عبداللَّه الأحمر) في صنعاء رغم أنه في وجه السيد (عبد الملك الحوثي)، أي: في حمايته، هي رسالة تاريخية أكثر منها إهانة حاضرة؛ لهذا عندما اعتذر له الحوثيون بحسب الطريقة اليمنية وتسليمه حق التحكيم لكرامته المهدورة أعاد الشيخ صادق (للسيد الحوثي) الحكم أو التحكيم؛ لأنه يدرك أن هذا المشهد التصالحي (التمثيلي) إنما هو في حقيقته تسليم رايات التاريخ أكثر منه إعادة اعتبار للقبيلة ورموزها.

وفي الجانب الآخر واجه السادة في حضرموت - مع التقدم الحوثي وثباتهم على الأرض - تحديات (مغرية) وفُرَصًا بدأت وكأنها ستعزز مكانتهم الاجتماعية من البوابة السياسية الوافدة، لكن التقط هذه اللحظة - بذكاء (تاريخي) - الداعية (أبوبكر المشهور) عندما أكد بخطاب معلن على أهمية تمسك السادة بمذهبهم الشافعي، وحث على الحفاظ على دورهم التاريخي، وألَّا ينجرفوا مع التحولات العاصفة والدراماتيكية القائمة، وهو بهذا انتصر لارتجاعات ما يقارب ثمانية قرون من موقفهم التقليدي من السلطة، وتركيزهم على الثقافي.

وصفوة القول إن التاريخ الطويل (لسادة اليمن) مع السلطة، والمكانة الاجتماعية الرفيعة حفَّزاهم لإعادة مسار التاريخ لصالحهم، ووجدوا في ذلك مغامرة تستحق القيام بها مهما كانت التضحيات، في حينٍ وجد سادة حضرموت في خطورة التضحية بحياديتهم (المقبولة اجتماعيًا) نوعًا من الانتحار التاريخي..

((الحكاية لا تزال مستمرة، والحكمة تقول: كل شيء معقول))

حضرموت.. الفرص ذات الصدع

بعد مائة عام من تاريخه أو يزيد، سيتوقف المؤرخون طويلًا أمام ما يمكن وصفه بالظاهرة الحضرمية في القرن (العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين) لمحاولة فهمها. من ذلك أسباب إخفاق الحضارمة في إدارة رشيدة مستقلة لبلادهم، وبؤسهم، وفقرهم، وهجرتهم وشتاتهم، ومما يزيد من فضولهم، ويثير دهشتهم تلك النصوص التي تتحدث عن تدفق البترول من بلادهم منذ تسعينيات القرن العشرين، وأرباحه التي تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، وفي الآن ذاته بقيت مدنهم الرئيسة بلا شبكة كهرباء حكومية تلبي احتياجاتها المتزايدة، وأنها اعتمدت بنسبة كبيرة على الطاقة الكهربائية المشتراة من التجار، وأن سبعين في المائة من أحياء أكبر مدنها (المكلا) بلا صرف صحي، وأن معظم المؤسسات والإدارات الحكومية في بيوت مؤجرة ...إلخ.

لا ريب أن المؤرخ القادم سيجتهد من منظوره التاريخي للوصول إلى حقيقة أحداث التاريخ ليربط حلقاته، وسيحاول معرفة ما جرى في زماننا بمنهجية المؤرخ الذي

يبحث عن الحقيقة، وربما بروح التعاطف الإنساني مع معاناة ناس (كانوا) يتوجعون. أما أهل هذا الزمان (التاريخ المؤجل) فلا مناص أمامهم إلا محاولات صناعة حاضرهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا.

ونقطة الانطلاق لمعرفة هذه الظاهرة ستكون بمواجهة سؤال التاريخ المعقد وهو: لماذا لم يتمكن الحضارمة من تأسيس نظام حكم موحد أو اتحادي أو تكتل مجتمعي واسع، وقوي، ومؤثر، يمكّنهم من استفادة معقولة من ثرواتهم، وإدارة مستقلة لوطنهم رغم وجود المقومات الجغرافية والثقافية الداعمة؟! وقصة الإجابة عن هذا التساؤل ستقودنا إلى قصة تاريخ حضرموت عبر العصور وهو أمر لا يستطيع أن يلملمه حيز المقال، لهذا سنبدأ بصورة مكثفة بالمرحلة التي شهدت محاولات التقارب الحضرمي بين عامي 1927– 1928م؛ عندما كانت حضرموت بسلطنتيها الكثيرية والقعيطية تحت الحماية البريطانية، إذ تبنت فكرة الإصلاحات العامة فيها النخبة الحاكمة ممثلة في ولي عهد السلطنة القعيطية؛ (السلطان) صالح بن غالب القعيطي، وولي عهد السلطنة الكثيرية (السلطان) علي بن منصور الكثيري، ومن

الوجاهات الاجتماعية لا سيما من السادة العلويين؛ وأشهرهم السيد أبو بكر بن شيخ الكاف، وجرَتْ لقاءات للتشاور في كل من مدينة المكلا، ومدينة الشحر، ومدينة تريم، وخرج المؤتمرون بقرارات متقدمة على عصرها في الجزيرة العربية؛ منها الدعوة إلى تأسيس جمعية وطنية حضرمية، تمثل شرائح المجتمع الحضرمي كافَّةً، ووضع نظام يضمن اتحاداً للسلطنتين تحت مسمى (مملكة حضرموت المتحدة)، واستكمالًا لهذه الجهود، وللحصول على دعم المهاجرين ومشاركتهم في شؤون وطنهم عُقِدَ مؤتمر الإصلاح الثاني في سنغافورة عام 1928م، ورسما هذان المؤتمران خارطة طريق لمستقبل قوي لحضرموت.

وهذه الخطوة الطموحة تابعتها السلطات البريطانية في عدن بتحفظ، لكنها لم تثر انزعاجها كثيراً؛ لأنها لا تتعارض في ظاهرها مع بنود معاهدة الحماية مع سلطنتيها، كما لا يوجد وقتئذ منافسون استعماريون واضحون يتطلَّعون للتدخل في شؤونها، وهو أخوف ما تخاف منه بريطانيا؛ ولهذا وُجِدَتْ أمام الحضارمة مساحة يسّرت تحرُّكاتهم لبحث سبل اتحادهم السياسي، والتخطيط لمشاريع اقتصادية لتنمية بلادهم وازدهارها.

ومع وجود النوايا الصادقة، والأهداف الواضحة، التي تصب في مصلحة حضرموت فإن الجهود لم تكلل بالنجاح؛ لأسباب عدَّة منها التصدع في العلاقات المهجرية الحضرمية بين الإرشاديين والعلويين في جزر الهند الشرقية، ولا نريد الخوض في تفاصيل التاريخ أو الإشارة إلى المتسببين في الفشل، لكن واقع الحال لم يحالف هذه المحاولة النخبوية النجاح عندما تغلبت رؤية الاصطفاف الضيقة، على روح فكرة الاتحاد الواسعة، والنتيجة ضياع فرصة تاريخية ثمينة دفعت حضرموت بضياعها في المراحل اللاحقة الثمن غاليًا.

وفي المدة من 1936–1967م بدأ التدخل السياسي البريطاني المباشر في شؤون حضرموت بموجب معاهدتي الاستشارة مع سلطنتيها التي مكنته من التدخل الفاعل في شؤونهما، بمعنى آخر تغيرت مركزية القرار الحضرمي، الذي يرسم مستقبلهما إلى (عدن المستعمرة)، وتصدَّر المشهد الساسة البريطانيون، الذين أبقوا على الانقسام السياسي الحضرمي على ما هو عليه (فرِّقْ تَسُدْ)، وعندما قربت ساعة رحيلهم من الجنوب ما كانت سلطنتا حضرموت على صوت واحد، وغير جاهزتين لمخطط يحدد مسارهما؛

بحيث تسبح حضرموت في فلك حول نفسها، وهذا ما يسَّر جذبها في لحظة ثورية مندفعة نحو مستقبل مغاير؛ لتدور مع مركزية مدينة عدن العاصمة الجنوبية، وتسبح حولها مع من يسبحون. والجديد الإيجابي هنا أنها التأمت بوصفها كتلة إدارية واحدة، يصيبها ما يصيب بقية محافظات الجنوب من تحولات واهتزازات.

وفي عهد (الجمهورية اليمنية) تحول مركز جاذبية الجنوب بوصفه كتلة دولة واحدة غادرت باختيارها (مجرَّتها) المستقلة، إلى مركزية مدينة صنعاء، وبهذا اتسعت دائرة الحركة بالنسبة لحضرموت، وضاقت مسافة الأمل في الانفراج والدوران حول نفسها، وخاصة بعد حرب 1994م، عندما تحول حلم الوحدة اليمنية إلى فكرة موغلة في الهيمنة؛ فقد تم فصل حضرموت جغرافيًا إلى منطقتين إداريتين، وعسكريتين، لأغراض ظاهرها الرحمة، وباطنها التفكيك والإضعاف.

وانطلقت المحاولات الأولى للخروج من عنق (مجرَّة الوحدة)، من حضرموت في شكل رفض لسياسة الضمِّ، التي ضغطت على كاهل الناس، ثم اتسعت مشاعر الرفض

لتصل إلى كل المحافظات الجنوبية (المهزومة)، فتشكَّل موقفٌ جنوبيٌّ عرف بالحراك الجنوبي السلمي، أو ما يمكن وصفه (بوحدة الغضب الجنوبي)، الذي قادته حضرموت في بداياته، وما كان لحضرموت - بالواقعية السياسية - أن تتجاوز (حلفاء الهزيمة) أو أصدقاء (العدو المشترك) حتى تطالب بحقوقها بعيداً عنهم، ولأن فكرة الحكم (في الشمال المنتصر) تستند تاريخيًّا على ثنائية (القوة والوصاية)، فقد راهن على القوة، وليس على استراتيجية تعزيز الشراكة الحقيقية، وحلحلة صادقة لجذور الغضب والقهر.

ومن رحم الغضب الجنوبي تشجعت الدعوات التي تطالب بحكم مستقل لحضرموت بعيداً عن هيمنة الجنوب أو الشمال؛ لهذا اتسم الصوت الحضرمي (الاستقلالي) في مراحله الأولى بالمثالية، واتخذ بُعْداً ثقافيًا أكثر منه موقفًا سياسيًا؛ لهذا اتسقت واقعية المطالب الحضرمية مع السياق التاريخي الذي كان فيه أصحاب فك الارتباط يدفعون دماء غزيرة ثمنًا للمقاومة والمواجهة، كما أن التطلعات الاستقلالية الحضرمية - في تقديري - لو رفعت قبل الحراك الجنوب لسهل اجتثاثها من جذورها.

لقد أدى صمود الحراك الجنوبي السلمي – وفي العمق منه حضرموت – إلى خلق نوع من الأمل للانفلات من دوامة الوحدة اليمنية، وظلت الأمور تراوح حول نفسها إلى أن ظهر ما عرف بثورة التغيير في صنعاء، والمحافظات الشمالية، في فبراير 2011م، التي طالبت برحيل الرئيس الأسبق علي عبداللَّه صالح، وبموجبها انشغلت كتلة الشمال بالدوران حول نفسها، فتنفس الحراك الجنوبي الصعداء، وكانت الرؤية عند بعض (ثوّار التغيير) أن هذه الثورة أوجدت فُرَصًا مواتية للنظر في (مظلومية) أهل الجنوب، وهو اعتراف جاء متأخرًا؛ لأن الجنوب الثوري المقاوم قد وصل بتطلعاته إلى المطالبة باستعادة الدولة الجنوبية.

في المدة من 2012 – 2014م التي كان فيها الرئيس السابق عبدربه منصور هادي يحكم من مدينة صنعاء، شهدت الساحة الوطنية مرحلة تبريد للمواجهة الجنوبية الشمالية؛ فالحوار الوطني اعترف بالقضية الجنوبية، وصنفها مطالب حقوقية، وسياسية ضمن مشكلات اليمن الموحد، لكن الجانب السلبي بالنسبة للحراك في هذه المرحلة هو انقسام مكوناته، وتنافس قياداته على

الزعامة، مما أسهم في تشتيت قوته، وارتباك حركته، وفي هذه الأثناء استمرت حضرموت تدور مع مركزية عدن؛ بوصفها رمزًا لدولة الجنوب السابقة، وعاصمة للمقاومة. ودارت أيضًا حول مدينة صنعاء العاصمة (الافتراضية) للرئيس هادي.

وفي خضم هذه التحولات المتسارعة أراد الحضارمة الاستفادة من الوضع الرخو للدولة اليمنية؛ فجاءت فكرة تأسيس (مجلس حضرموت الأهلي)، الذي ضمَّ أطياف المجتمع كُلَّها، من قوى الحراك الجنوبي، وأحزاب الشرعية، والمنظمات الجماهيرية، والشخصيات الاعتبارية، واتفق الجميع - باليمين المغلظ - على أن تكون مصلحة حضرموت العليا تتقدم أيَّ اعتبارات أخرى، وبدا الأمر - ولو من الناحية النظرية المثالية - أن الحضارمة استطاعوا في إيجاد مكوّن جامعٍ، يعبِّر عن تطلعاتهم، كما حمل المجلس رسالة ضمنية رمزية إلى (الآخر) أن حضرموت تستطيع إدارة أمورها، وأنها قادرة في الأقل على التخفيف من حدة المركزيات الصديقة، وغير الصديقة التي تدفعها للدوران بلا نقطة تحكم في حلقات بعيدة عن محورها، ومع هذا فإن المجلس كما حمل فكرة القوة والتوافق، حمل أيضًا

فكرة التصدع، والانفجار من داخله، فجاذبية الدوائر الكبرى تمكنت من اختراق بنيته الطموحة، وبالتالي نجحت في تصدعه وتلاشيه.

وبسيطرة القاعدة على مدينة المكلا، ومدن الساحل الحضرمي في 2أبريل 2015م انتهى فعليًّا دور (مجلس حضرموت الأهلي)، وظهر (المجلس الأهلي الحضرمي)، وهو الواجهة المدنية (تصريف الأعمال) لسلطة الأمر الواقع للقاعدة أو (أبناء حضرموت) - كما أطلقوا على أنفسهم - وكما ارتبط المجلس الجديد بمركزية حكم القاعدة، وربط مصيره بمصيرها، ودار مع دورتها، اختفى مع خروجها من كل مدن الساحل في 24 أبريل 2016م، ثم وبدون كتلة رشيدة متفق عليها استأنفت حضرموت الدوران مع مركزية مدينة (عدن المقاومة)، ومدينة (الرياض الحاكمة)، مع مراقبة عيون (مدينة صنعاء الشاخصة).

في هذه الظروف المواتية تهيَّأت فرص لتأسيس مؤتمر حضرموت الجامع (إبريل 2017م)، وهو خطوة لاقت تأييدًا واسعًا من حضارمة الداخل، والمهجر، ولم يطرح المؤتمر الجامع بوضوح فكرة الدولة الحضرمية المستقلة، والسبب

أن حضرموت كانت غير مستعدة تنظيميًّا، وعسكريًّا، كما لا توجد إشارات إقليمية أو دولية خضراء مشجِّعة، ثم إن حركة التجاذبات التي تسبح في فلكها كانت – ولا تزال – أقوى من أمنياتها، لهذا ظلت تراهن على طاولات المفاوضات المحلية والدولية، وتنتظر بشغف نتائج التسويات.

وعلى ما في مسمَّى مؤتمر حضرموت الجامع من دلالة على وحدة الصف الحضرمي، ورغم أنه يمثل حالة أفضل نسبيًّا مما قبله، فإنه أسهم في حالة التصدع في الصف الحضرمي الحالي بسبب التسرع في تأسيسه؛ فهو لم يستفد من المحاولات السابقة، ولم يتوقف لفهم أسباب عثراتها، فمنذ تشكله راهن أصحابه، ومن تعجل في ركوب قطاره، على سلامة فكرة توحيد الكلمة الحضرمية وجاذبيتها، ولم ينتبهوا لكيفية قيادة هذه الفكرة، بمعنى آخر كان هناك خلل بين مثالية النظرية، وآليات التطبيق؛ لهذا تسارعت التشققات والتصدّعات، ففي وادي حضرموت تشكل ما يعرف (بمرجعية قبائل وادي وصحراء حضرموت)، وهو في الغالب مكون قبلي غير مؤهل تاريخيًّا لقيادة شعب يغلب عليه المدنية، كما ينظر له بوصفه تثبيتًا

لحالة التفكيك الإداري لحضرموت الممنهج في بداية العصر الوحدوي، كما تشكلت في ساحل حضرموت تجمعات أقل تأثيرًا، مثل: (تصحيح المسار)، و(المجلس الوطني الحضرمي)، فضلًا عن أصحاب الرؤية الاستقلالية لحضرموت.

وهذا الوضع المفكك للأطراف غير المنضوية تنظيميًّا مع الجامع ساعده ليكون ممثّلًا قويًّا للحضارمة في الدوائر المحلية، والدولية، ويتقارب المؤتمر الجامع مع مكوِّن مرجعية الوادي والصحراء في الصبغة القبلية لقيادته، وهو ما تؤكده بنود نظامه الداخلي، التي تنص على أن يكون رئيس حلف قبائل حضرموت - غُيِّر مسمَّاه إلى (حلف حضرموت) - هو من يكون رئيس المؤتمر الجامع، وهذا البند ضرب اللحمة الحضرمية، وأهمل عملية التدوير المرن لرئاسته من كل الطيف الحضرمي، وهذا لا يعني عدم أحقية (المواطن) من فئة القبائل في تقلد المناصب صغيرها، وكبيرها وإنَّما نقصد أن يأتيها إذا أتاها من أبوابها بصفته الشخصية، ومؤهلاته المناسبة. وعلى أية حال فإن احتفاظ رئيس الجامع بمكانة في السلطة فوّت فرصة ظهور تكتل حضرمي مرن يتحرك وفقًا لمصالح

حضرموت، ويغير موقفه بحسب تغير المواقف، ويكون مسانداً للسلطة أو معارضًا لها بتكتيك تبادل الأدوار، وهي مرحلة من النضال السلمي لم يُجِدْها الحضارمة، وربما في غير حساباتهم. الجدير بالإشارة فإن مؤتمر حضرموت الجامع تمكن من السباحة نوعًا ما بعيداً عن المركزية الازدواجية لمدينة عدن (انتقالية – شرعية)، واقترب أكثر من الرياض (العاصمة الصديقة)؛ لهذا خرج منه ما عرف (بكتلة حضرموت من أجل الجنوب)، فانشق المؤتمر، لكنه ظل يدور مع دورة حضرموت الاضطرارية، وهي تلاطف حركة المجرات، وقوة التجاذبات المتحفزة لابتلاعها بما ظهر منها وما بطن.

وحتى تاريخ الناس هذا (10/ 6/ 2022م) تمضي حضرموت في أوضاع سياسية متحركة، ومعقدة، وحبلى بالمستجدات، لكنها تمتلك أهم عناصر ثباتها، وهي هويتها الثقافية، وحدودها الجغرافية المعروفة، والمقاربة التاريخية، تتجلى في أن حضرموت قبل خمسة وتسعين عامًا (1927م)؛ عندما قامت بأول محاولاتها لتوحيد الكلمة، وتنظيم مسار المستقبل كانت سلطنتاها الكثيرية والقعيطية تحت الحماية البريطانية، وفي آخر

محاولة لتوحيد كلمتها (المؤتمر الجامع) دخلت في الوصاية الدولية؛ بوصفها محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية، وهذا يؤشر على ضبابية سلامة التحركات، وأنها ردود أفعال أكثر منها خطوات مرسومة بعناية ورويّة، ونحن هنا لا نجلد الذات؛ فكثير من الدول الأوربية استغرقت عملية وحدتها أو اتحادها مئات السنين، تخللها حروب دامية؛ لهذا لابد من النظرة الموضوعية لكل هذه الحيثيات، مع القدرة على التمييز بين الحلفاء والأصدقاء، والمتربصين، وأن توضع كل المحاولات التقاربية في سلة واحدة، وتقييم ما لها وما عليها للرجوع إليها؛ بوصفها ذاكرة، وأملًا، وهِمَّة، ورافعة تقرب البعيد، وتلحم التصدعات. واللَّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

حضرموت.. ذات الدفع

تزخر الأدبيات التاريخية بنصوص ينظر إليها الكثير من المؤرخين بوصفها معلومات عابرة، تصدقت بها المؤلفات لتزيدنا معرفة بتفاصيل المشهد التاريخي دون التوقف عند أبعادها وتبعاتها، فعلى سبيل المثال – والأمثلة كثيرة – تذكر مصادر القرن العاشر الهجري(السادس عشر الميلادي) أن السلطان بدر بوطويرق نجح في مهادنة السلطنة العثمانية، واعترف بسيادتها على حضرموت؛ مقابل دفع خراج لها سنويًا مقداره عشرة آلاف أشرفي، وإنه كان كريمًا مع الوفد العثماني، فقد أرسل إلى الوالي العثماني في مصر فصًّا من الألماس، وخمسمائة مثقال عنبر، وأعطى أعضاء الوفد كمية كبيرة من البهارات. على عكس مدينة عدن التي راوغ أميرها، فتم احتلالها بالقوة العسكرية.

ونَصُّ (الدفع) الحضرمي يغرينا لمزيد من الأخذ والعطاء، لكننا سنلتزم بزاوية نظر العنوان الذي نريده يتتبع بإضاءات بانورامية مفارقات حركة المال في حضرموت؛ الداخل إليها والخارج منها، واختلال التوازن في

تلك الحركة خاصة عندما أجبرت حضرموت في مواقف كثيرة على (الدفع) من حر مالها؛ حفاظًا على أمنها واستقرارها، ودرءًا لشرور(القابضين) من غزاة وحماة الديار، وفاتحين ومحتلين، ومستعمرين وقوميين، ووحدويين وغيرهم، تعددت الأسماء و(الجيب) واحد.

فالإمبراطورية العثمانية التي تنتشر في أرجائها الأنهار المتدفقة، والسهول الخصيبة، وثروات باطن الأرض وظاهرها، كل هذه الخيرات لم تشفع لحضرموت الفقيرة ـ تحت بند حماية الثغور ـ من (دفع) هذا المبلغ الكبير ثم إن عليها قبل الدفع، وبعده؛ الدعاء في خطبة الجمعة للسلطان في الأستانة بالنصر المؤزر على الكافرين. اللافت في تلك المصادر التي حرصت على رصد حركة المال الحضرمي من داخلها إلى خارجها، لم تشر من قريب أو بعيد إلى أن حماة الديار (تصدقوا) عليها فعبّدوا طريقًا، أو بنوا مسجدًا، أو شيدوا مدرسة، أو حتى غرسوا شجرة، كان المال الحضرمي، مقابل الرضا السلطاني عن السلاطين. ومن أمثلة الدفع الحضرمي المشهورة في التاريخ نلاحظها بعد ظهور الدولة القاسمية اليمنية؛ التي بلغت أوج اتساعها في عهد الإمام المتوكل على اللَّه؛ إسماعيل بن القاسم

فقد استغلت هذه الدولة الصراع السياسي داخل صفوف الأسرة الكثيرية الحاكمة، ولبّت نداء طرفٍ من أطرافها في النصرة وأعادته لسدة الحكم، سنة 1070هـ/ 1659م بعد أن تقدمت الجيوش الإمامية إلى حضرموت، وتمكنت من السيطرة عليها، لكن ما له علاقة بموضوعنا تلك النصوص التي ذكرت الغنائم الكثيرة التي تحصّل عليها (الفاتحون)؛ من ذلك ما كتبه مؤرخ الحملة القاسمية عبداللَّه علي بن الوزير، وهو يصف عودة قافلة قائد الحملة أحمد بن الحسن إلى العاصمة القاسمية (ضوران) بقوله: "ثم ارتحل صفي الإسلام فوصل إلى ضوران في أبهة فاخرة، ودولة قاهرة، تعنو لها الأكاسرة، وبنصر عجيب، وفتح قريب" .

وطبعًا لم يشر كيف تمكن المنتصرون من انتزاع تلك الأموال الهائلة من حضرموت؛ خاصة وأن الجيش تقدم بغطاء (إعادة الشرعية) للسلطان الكثيري من السلطان الكثيري، لكن ما لم تتعلمه حضرموت من هذا المشهد ـ وما شابهه ـ إن أي (منقذ خارجي) مهما تلبس بلبوس الطهارة، ورصع نفسه بمفاهيم الحرية، والديمقراطية، ووحدة الصف، فإنه سرعان ما ينكشف وجهه (الحقيقي)،

وساعتها تدفع حضرموت الثمن غاليًا، أما (سدنة) المنتصر المحليين – كما في كل بقاع العالم – غالبًا ما ينتظرهم الفتات المعجون بالعار، بينما يعود المنتصر(الفاتح) إلى بلاده إذا عاد "في أبهة فاخرة، ودولة قاهرة، تعنو لها الأكاسرة"

عندما سقطت السلطنة الكثيرية الأولى في حضرموت؛ في بداية القرن الثامن عشر الميلادي سيطرت المكاتب اليافعية على المناطق الحضرية في حضرموت، وظلت القبائل الحضرمية مسيطرة على كل المساحات خارج أسوار المدن، بحسب الخريطة القبلية في حضرموت؛ ولأنه في المناطق الحضرية تنشط الحركة الاقتصادية، فإن الضرائب المتحصَّلة؛ نتيجة لهذه الحركة تتحصل عليها القوى اليافعية المسيطرة، وقصة يافع في حضرموت ليس موضوعنا، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن غياب الدور السياسي للقبيلة في حضرموت أسهم في سيطرة (العسكر) اليافعيين على حصون وأكوات حضرموت، التي كانوا فيها جنودًا تابعين للسلطنة الكثيرية، ثم صاروا هم المتحكمين فيها، لهذا يمكن القول: إن الحكم اليافعي للحواضر الحضرمية جاء من داخلها، وليس من خارجها؛ ولأن

اليافعيين حملوا مشروع الاستيطان في حضرموت، استقروا فيها وتنافسوا مع المتنافسين في السيطرة عليها، وبهذا ذكرت المصادر قيامهم ببناء الحصون، والأكوات وأسوار المدن لحمايتها، والحفاظ على مصالحهم وكياناتهم الحاكمة.

وفي عهد النفوذ البريطاني على حضرموت (1882 – 1967م) بموجب معاهدات مع سلطنتيها القعيطية والكثيرية، حملت مسميات متنوعة مثل: (الصداقة، والحماية، والاستشارة) التزمت بريطانيا بدفع مساعدات محدودة للسلطنتين مقابل نزع القرار السيادي الخارجي لهما، والتفاصيل ذات شجون، لكننا سنظل ملتزمين بفكرة العنوان، وهذا سيجرنا إلى تساؤلات تاريخية؛ من قبيل كم نهبت بريطانيا من حضرموت؟ ورغم أنه لا تتوفر حتى حينه أدلة دامغة تؤكد هذا النهب؛ فإنه لا يخامرني الشك أن شوكة الميزان بين ما قدمه البريطانيون لحضرموت، وما حصدوه منها؛ سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ستكون لصالحهم، يؤكد ذلك في الأقل على مكاسبهم الجيوسياسية المباشرة من حماية وجودهم في

المستعمرة عدن، وتأمين خطهم الملاحي البحري التجاري الدولي.

بعد مغادرة البريطانيين الجنوب، صارت حضرموت كما هو معروف محافظة من محافظات جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، ولمواجهة المصاعب الاقتصادية للدولة الجديدة في أيامها الأولى (دفعت) حضرموت من احتياطي رصيدها أموالًا؛ تعزيزًا لاقتصاد الجمهورية الفتية، وبعدها بدأت سلسلة حركة الدفع الحضرمي في تاريخها المعاصر، من داخلها إلى خارجها، ربما كانت إمكانيات حضرموت الاقتصادية مقارنة بمحافظات الجنوب الأخرى، جعلتها الداعمة الأولى لميزانية الدولة الجنوبية، لكنها كانت تقدم أموالًا إيرادية محدودة، تأخذ المسار الرسمي المنظم، وعمومًا صارت شريكة في الفقر الجنوبي قياسًا بدول الجوار العربي النفطي التي دخلت معها دولة الجنوب في عداء صارخ، فدفع شعب الجنوب إزاء هذه السياسة الثمن غاليًا.

بعد عام 1990م صارت حضرموت من الناحية النظرية محافظة غنية؛ لا سيما بعد تدفق النفط من أراضيها،

وتنامي عائداته التي تذهب كلها إلى العاصمة صنعاء؛ بحسب دستور الجمهورية اليمنية الذي يعد النفط أو الغاز وكل أنواع المعادن ثروات سيادية، وعندما دخلت حضرموت ضمن المحافظات الجنوبية المهزومة عام 1994م صار ملف النفط، ومتعلقاته خطًا أحمر لا تستفيد منه إلا كسراب يحسبه الظمآن ماءً، ولا نريد الخوض في التفاصيل المؤلمة في عمليات النهب المقننة والمقنعة، والإجراءات الممنهجة لتهميش حضرموت، وخاصة مناطق الامتياز، فالمقال لا يشتغل على الشكوى إنما يسعى للتذكير، والتنبيه، لفتح مسامات للنور.

وبحكم الوضع الاستثنائي الذي شهدته الجمهورية اليمنية بعد ثورة التغيير 2011م، ثم سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، وهروب الحكومة الشرعية منها تحصلت حضرموت على (20٪) من عائدات النفط، أو بالأحرى دفعت (80٪) من عائدات ثرواتها، ورغم ضآلة نسبة ما تتحصل عليه فإنها مثلت حالة أفضل مما قبلها، لكن هذه (العطية) تسلم بما شبه مقولة: (مكرهًا أخاك لا بطل) فهي بلا غطاء دستوري، وقابلة للتحريك والتغيير، مع تطور الأحداث، وتبدل الأحوال، والمآلات، ومن واقع

تجربة الوحدة اليمنية فإن الراسخ في العقلية المركزية اليمنية يقوم على أساس الحق في السيطرة **لأصول** سكان الوطن، وليس **لفروعه**؛ يؤكد تلك العقلية مسودة مشروع دستور الجمهورية الاتحادية (الافتراضية)؛ الذي أكد على مركزية المال **السيادي** على خلاف كل الأنظمة الاتحادية في العالم؛ التي يكون فيها نصيب الأسد للأقاليم المستخرجة منها هذه الثروات.

حضرموت الآن (يوليو 2022م) في وضع متحرك مع بقية محافظات الجمهورية اليمنية، ولا تدل المؤشرات الحالية – بحسب تقديري –على أنها وهي **الغنية** قادرة على تغيير ميزان **المدفوعات** لصالحها؛ لأنها غير مستعدة تنظيميًّا لتنطلق بذاتها بعيداً عن أعباء التاريخ؛ ولهذا نقول بكل صدق إذا لم يكن للحضارمة خطوات استثنائية مخلصة، وواعية، ومنظمة، تمكنهم من طرح خياراتهم بعزة، فإن **القادمين** من خارجها ـ بكل تصنيفاتهم مع قوافلهم ـ مستعدون، والسدنة المحليون جاهزون، وستعود نصوص التاريخ القديمة أو ما شابهها عندما تعود القوافل إلى بلادها إذا عادت " في أبهة فاخرة، ودولة قاهرة، تعنو لها الأكاسرة، وبنصر عجيب، وفتح قريب"

حضرموت.. الهجرة ذات العكس

اتسعت حركة الهجرة الحضرمية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين؛ وذلك لغياب الدولة ذات الشوكة القوية، وشيوع الفوضى القبلية، ولموقعها الجغرافي في مناطق ظل المطر، وهناك عوامل أخرى مساعدة، وقد شكلت هذه الهجرة أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني؛ لهذا صدّرت حضرموت أغلى ما عندها، وهم شبابها الذين وصلوا إلى أدغال أفريقيا وأقصى شرق آسيا، وبما يشبه الدورة الكاملة جرت (هجرة عكسية) في شكل حركة للمال من مواطن الهجرة إلى وطن المهاجرين، وهي في جوهرها ارتداد لعرقهم ودمائهم وكدحهم، وبهذا أوجدت الهجرة ثنائية تلازمية شبه مستمرة، مضت مع الزمان في غير صالح بلادهم، وهي: (الشباب مقابل الغذاء)، فتحولت حضرموت مع مرور الزمن إلى الوطن العبء؛ إذ عاش قسم من أهلها ليأكلوا، لا يأكلون من أجل أن يعيشوا وينهضوا، وهذه الحركة العكسية سنشير إليها في هذا المقال، وسنتجنب الحديث عن ظاهرة الهجرة؛ بوصفها دراما إنسانية، أو قصة نجاحات، وإخفاقات.

وحتى نكون أكثر دقة في تتبع (الهجرة العكسية) نجد من الأهمية بمكان تقسيم حضرموت على مفهومين اقتصاديين كبيرين، هما: (حضرموت الفقيرة)، و(حضرموت الغنية)، أو بصيغة أخرى حضرموت قبل اكتشاف النفط، وحضرموت بعد تدفق النفط من باطن أرضها، وهي مرحلة من حيث الانتقال مرت بها بلدان الجزيرة العربية، لكنْ شتَّانَ بينها، وبين التحولات التنموية في حضرموت الغنية (نظريًّا)، الفقيرة قبل ظهور النفط، المتسوِّلة بعده.

في مرحلة حضرموت الفقيرة، ومع ازدياد حركة الملاحة البحرية تسارعت حركة المال المهجري، الذي يصلها في هيئة حوالات للدعم الأسري، أو أموال وقفية (صدقات لمساجد، وآبار، وسقايات)، أو مشاريع سياسية، أو مشاريع تنموية، وهذه الحركة المالية لا تزال تفعل فعلها في المجتمع الحضرمي.

وأسهم المال المهجري المخصص للدعم الأسري في إطعام قسم كبير ممن بَقُوا في الوطن - خاصة في القرى والأرياف - ورغم أهمية المال المهجري في حياة السكان،

فإنه خلق جيلًا خاملًا واتكاليًا، لا يقدس العمل بوصفه قيمة مجتمعية حيوية؛ لهذا أهملت الزراعة، واعتمد الناس في حد بعيد على ما تحمله السفن القادمة مما وراء البحار من طعام، وأموال، وبعد أن تضع السفن أثقالها تعود دورتها الأولى.

والنوع الآخر من هجرة الحضارمة هي العكسية، كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ بغرض تغيير الخريطة السياسية لصالح طامحين نافسوا على الحكم، ونقطة الانطلاق لهذه الحركة كانت من منطقة حيدر أباد بالهند؛ إذ تمكن بعض المهاجرين من تجميع ثروات هائلة، شجَّعتهم على المغامرة؛ ليكوّنوا لأنفسهم كيانات سياسية، فآلَ كثيرٍ سَعَوْا بقيادة السلطان غالب بن محسن الكثيري، وبمساندة (سادة) حضرموت؛ لإعادة مجدهم التاريخي القديم ، والجمعدار عمر بن عوض القعيطي تطلَّع لتأسيس سلطنة في حضرموت، ولو على حساب الكيانات اليافعية القائمة.

وحاول الجمعدار عبداللَّه بن علي العولقي أن يدلي بدلوه وسط المتنافسين الجدد، وبعد الحرب العالمية

الأولى حاول الثري عمر عبيد بن عبدات الكثيري انطلاقًا من جزيرة بتافيا (جاكرتا) تأسيس سلطنة، قاعدتها مدينة الغرفة، فشهدت حضرموت موجةً من الصراع الدموي، المُغَذَّى بالمال المهجري، وبعيدًا عن مآسي الحروب فإن لهذه الهجرة العكسية مكاسب سياسية؛ فقد نتج منها اختفاء الكيانات القبلية الصغيرة، وظهور سلطنتين، هما: الكثيرية والقعيطية.

وبموجب معاهدة عدن 1918م بين سلطنتي حضرموت برعاية السلطات الاستعمارية في عدن دخلت السلطنة الكثيرية ضمنًا في نظام الحماية البريطانية، وكان القعيطيون قد سبقوهم إلى ذلك في عام 1888م، وبموجب نظام الحماية صار البريطانيون المرجعية العليا لهما، وتحول الحضارمة إلى رعايا بريطانيين حيثما حطوا رحالهم في مناطق نفوذ الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس كما يقولون.

في مرحلة (الصداقة الحضرمية البريطانية) تيسرت السبل للهجرة العكسية لغرض التنمية، ففيها تمكن الأثرياء الحضارمة من إدخال أموالهم إلى بلادهم بأمان،

وبنوا القصور الفارهة، التي سبقت في فخامتها العمارة في بلدان جزيرة العرب قبل ظهور عصر النفط فيها، وحظيت مدينتا سيئون وتريم ببروز أهم الأسر الحضرمية الثرية، ولاسيما آل الكاف، الذين كان لهم دور كبير في دعم التعليم، وتعبيد الطرقات، ومساعدة الفقراء، وفي إحلال السلام العام في حضرموت وغيرها، وعلينا هنا أن نذكر بإجلال دور السيد أبي بكر بن شيخ الكاف، الذي كان علامة بارزة في الإسهام المجتمعي التنموي في حضرموت في النصف الأول من القرن العشرين، ومهما كانت محدودية الإسهامات الأسرية، وعفوية تنظيمها، وتشتت مساراتها ، فإنها استقرت لخدمة الصالح العام.

بعد الحرب العالمية الثانية انقطع خط الهجرة الحضرمية إلى الشرق والشرق الأقصى؛ إذ تغيرت وجهة الطيور الحضرمية المهاجرة إلى الجزيرة العربية، التي كانت على موعد لدخول مرحلة عصر النفط، وتصدر أسماء رجال من بعض الأسر الدوعنية قائمة كبار الأثرياء، بمعنى آخر تغير مركز الثقل المالي من شرق حضرموت إلى غربها، واستمرت حركة المال الحضرمي في شكل دعم أسري، وصدقات، وأوقاف، وخدمات مجتمعية، وفي العموم شهدت

ستينيات القرن العشرين حالة من الانتعاش؛ فالهجرة في بلاد العرب لبّت متطلبات الشباب في البحث عن محطة نجاح، وفرص طموح. ثم إن الجوار الجغرافي، وتقارب العادات العربية والثقافة شجع الحضارمة تدريجيًا ـ وأسباب أخرى ـ على اتخاذ (المهجر العربي) موطنًا بديلًا، وهنا تضاءلت الحاجة الأسرية إلى الهجرة العكسية، وغلب عليها في بعض أبعادها كلمات الحنين، وآهات الاشتياق، مع مطاردة حلم في العودة، لطالما تمنَّوا في أعماقهم أن يكون بينهم وبينه بعد المشرقين.

لكن التحول الكبير في الثراء الحضرمي ولا سيما في المملكة العربية السعودية جاء بعد ما سُمِّي بطفرة النفط في منتصف سبعينيات القرن العشرين؛ ولأن معظم الأثرياء الحضارمة صاروا مواطنين سعوديين، فلم يخرجوا عن سياسة (وطنهم المهجري) تجاه وطن أجدادهم (الاشتراكي) في حالات ارتباك العلاقات بينهما؛ لكن هناك مشاريع خيرية تمكنت من توصيل المياه للأهالي في الأرياف المحرومة (مشاريع بغلف)، أما الدولة الجنوبية (الاشتراكية) فقد دخلت في حالة حرب أيديولوجية مفتوحة مع (الرأسمالية) في كل مكان في العالم؛ لهذا

حكم ساستها باستراتيجية أن يبقى الشعب كادحًا إلى ربه كدحًا إلى أن يلاقيه.

في أواخر القرن العشرين، وبداية الألفية الثالثة؛ استمرت الهجرة العكسية بكيفيات جديدة، تختلف عما كانت عليه سائدة في النصف الأول من القرن العشرين، فقد أخذت طريقها إلى العمل المؤسسي، تحت مسميات عامة، مثل: (مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية)، و(مؤسسة العون للتنمية)، و(مؤسسة صلة) وغيرها، وبعضها اتخذ مسميات مناطقية (وديان)، أو مسميات قبلية (مؤسسة نهد).

ومع بعض التحفظات على هذه المسميات، فإن هذه المؤسسات كُلَّها أسهمت في دعم مشاريع الصحة، والتعليم، والخدمة المجتمعية، ومن هذه المؤسسات برزت شخصياتٌ، مثَّلت الواجهة الديناميكية للأسماء الداعمة؛ منهم المهندس عبداللَّه أحمد بقشان، فأتاح حضوره اللافت مجالًا للمقاربة (التنموية) بينه وبين السيد أبي بكر بن شيخ الكاف، الذي لمع اسمُه في النصف الأول من القرن العشرين - كما ذكرنا - وتاريخيًا لا مجال للمقارنة

بينهما؛ فكل منهما تحرك بحسب ظروف عصره، ثم أن مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية، التي يرأسها المهندس بقشان لا تزال في بداية عطائها، لكن المعادل الموضوعي بينهما أنهما تطلَّعا لإحداث تطور لصالح المجتمع الحضرمي.

وما لم يكن في الحسبان أن هذه الهجرة العكسية (المؤسساتية) جعلت النظام المركزي في صنعاء يتراخى عن مسؤولياته تجاه مشاريع التنمية في حضرموت إلى حد الإهمال؛ تحت حجة أنها مسنودة بتجارها، فعلى سبيل المثال – والأمثلة كثيرة – صدر قرار تأسيس جامعتي حضرموت وذمار في وقت واحد، لكن على الفرضية المركزية السابقة تجاه حضرموت استكملت الدولة المركزية بناء الكثير من منشئات جامعة ذمار وكلِّيَّاتها، ولم تحرك ساكنًا تجاه جامعة حضرموت!!

وفي هذه الأيام تسجل الموانئ الحضرمية نصًا تراجيديًا غرائبيًا؛ فبينما تغادر سفن النفط الموانئ، وقد حُمِّلت بملايين البراميل من نفطها، ترسو في الآن ذاته

سفن الصدقات (الشقيقة) المحمَّلة بالوقود لتنير شطرًا من ليل مدنها المظلم الطويل!

وهكذا تستمر حكايات حضرموت الفقيرة، جيلًا بعد جيل، يغادرها أغلى ما فيها، ثم تنتظر..

حضرموت.. مقاربات أهل الحكم وأهل الحل

عبر مسارات التاريخ، وتدفقاته تبدلت المصطلحات، التي تعطي توصيفًا دقيقًا للفئات البارزة أو ذات الصوت المسموع في مجتمعها من غير أهل الحكم والسلطة، ومن أمثلة التوصيفات التقليدية: **الأعيان، علية القوم، السادة والكبراء، المقادمة، المناصب، المشائخ**، وغيرها، ويدخل هؤلاء في خانة (أهل الحل والعقد) أو (الخاصة)،ويقابلها لفظة (العامة)، وداخل هذه التوصيفات تفرعات، ورغم الفواصل الرفيعة بين (أهل الحكم) و(أهل الحل) فإن الكثير من المجتمعات لا تخلو من هذه الثنائية، وإذا تنوعت ألقاب (أهل الحكم) بين الأمير، والسلطان، والملك، والرئيس، والزعيم والإمبراطور، وغيرها، فإن (أهل الحل) تغيرت توصيفاتهم وألقابهم من حيث المعنى والدلالة، ومؤخرًا ظهرت توصيفات هلامية أشهرها: (النخبة) أو (الصفوة)، وكلما تطورت المجتمعات وترسخت فيها مؤسسات الحكم تختفي التوصيفات ذات البعد المفتوح الدلالة. ما دفعني لكتابة هذا المقال في هذا الوقت (مايو 2022) هو الشعور السائد في حضرموت بالحاجة إلى مرجعيات مستقلة، ذات مصداقية، تسد حالة الفراغ

(القيادي)، وتستطيع توحيد الكلمة، وتخلق حالة اصطفاف تجاه القضايا التي تخدم مصلحة الوطن، وصولًا إلى الحكم الرشيد، وفي خضم رحلة (العامة) في البحث عن (النخبة) أو(الصفوة) لتضطلع بدورها المرجو، هناك من علق آمالًا كبيرة على أساتذة الجامعة من حملة شهادة الدكتوراه لقيادة المجتمع وتنويره، وفي الآن ذاته، وعلى هذا الاختيار الافتراضي حمَّلهم البعض مسؤولية تدهور المجتمع، وتفككه، لانكفائهم على أنفسهم، وتركيزهم على المطالبة فقط بحقوقهم.

إن التهمة لا تسقط عن (النخبة) بالتقادم، لكن الميدان يعج بمن استوعبتهم بنية المجتمع الرخوة التقليدية؛ لهذا لا مناص من العروج إلى التاريخ القريب لنتتبع حركات المرجعيات غير الرسمية التقليدية، الذين سنطلق عليهم مجازًا (أهل الحل)؛ لتمييزهم عن (أهل الحكم)، ففي المجتمع الريفي (القبلي) نلاحظ لفظة (المقدم) تقال بوصفها لقبًا لرؤساء القبائل، وأفخاذها، وعشائرها، وهي لفظة تحيل على مكانة للشخص المتقدم الصفوف أو الواجهة أو المتحدث باسم القبيلة، ومجموعة المقادمة في القبيلة بتفرعاتها، وأحلافها يمثلون (أهل

الحل)؛ فهم أقرب إلى الفكرة، وأشبه بالسلطة، فيجتمع هؤلاء في الأمور التي تتعلق بشؤون القبيلة العامة، وينظرون فيها وفقًا للعادات، والأعراف المتوارثة؛ ولأن معظم القبائل لها مناصبها ومشائخها من أسر المشائخ أو السادة، فهؤلاء تحال عليهم القضايا التي يختلف المقادمة في حلحلتها؛ ولهذا نلاحظ مكانتهم في خانة رفيعة من (أهل الحل).

ولأصالة مفهوم (المقدم) الذي ورد في النقوش القديمة نجد هذا اللقب سائدًا أيضًا في المجتمع الحضري، ونقصد به الزعامات الشعبية في أحياء المدن (الحافات)، وهؤلاء بحكم جوارهم الجغرافي من (أهل الحكم) يعدون سندًا لهم دون أن يكونوا جزءًا من منظومة الحكم، فهم مع سكان المدن والبلدات الحضرية أقرب منزلةً إلى مفهوم (الرعية) منهم إلى مفهوم (المواطنة)؛ لهذا شعارهم "من تزوَّجأُمَّنا فهو عمّنا". بخلاف سكان الريف (القبائل) الذين يتحركون في مثاويهم القبلية بندّية مع مقادمتهم تشبه مفهوم (المواطنة) . وظلت الحال على ما هي عليه – خاصة في السلطنة القعيطية – إلى عام 1950م عندما سعى (أهل الحل) في مدينة المكلا – مقادمة الحافات – إلى التدخل

في شؤون (أهل الحكم)، وقدَّموا اقتراحًا بأسماء مرشحين حضارمة ليتقلد واحد منهم منصب سكرتير السلطنة القعيطية (وزير) بدلًا من العماني (سيف بن علي البوعلي)، وقوبل هذا المقترح بغضب السلطان صالح القعيطي؛ لأنه عدَّ ذلك تدخلًا (من الرعية) في ما ليس لهم بحق؛ لهذا تم فرض السكرتير (الوزير) من الأجانب لمدة أربع عشرة سنة قادمة بالتساوي بين (سوداني ثم باكستاني)، على غير إرادة (أهل الحل) والأهالي، مما أدى إلى اتساع الهوة بين الجانبين.

لكن سنن التاريخ تؤكد "أن دوام الحال من المحال"؛ فقد شهد عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي تحولات عاصفة على مستوى الوطن العربي بتأثير الثورة المصرية 1952م، وتزامن ذلك مع توسع التعليم في حضرموت، وازدياد البعثات الخارجية، وظهور الصحافة الأهلية العدنية ثم الحضرمية، كل ذلك أسهم في إحداث اهتزازات في بنية المجتمع التقليدي، وكان من نتائج ذلك قيام سلطنتي حضرموت بتأسيس المجالس القروية والبلدية، وهي خطوة متقدمة في المسار السياسي للسلطنتين، لكنها كانت لا تتناسب في حركتها مع التيارات

الثورية التحررية المتدفقة والصاخبة في تلك المرحلة، وفي هذه الظروف المشحونة ظهرت فئة المثقفين القوميين (المناضلين)، فتصدَّروا المشهد الشعبي إلى أن صاروا هم (أهل الحكم وأهل الحل)، فاختلّت شوكة الميزان.

وقد تجلى هذا الاختلال عندما وجه (أهل الحكم) ممثّلًا في النظام الجديد (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ضربة قوية (لأهل الحل) من المرجعيات التقليدية (المقادمة – المناصب) في الأرياف والحواضر، وفي المدن الرئيسة أصدروا قرارات تلغي نظام الحارات (الحويف)، وفككوها بنظام سمي بالوحدات السكنية تحت إشراف رؤساء اللجان الشعبية في كل حي أو منطقة، وهؤلاء اقتربت مهامهم إلى المتابعة الاستخبارية، وجمع المعلومات، كما وجهوا ضربة قوية ضد مقادمة القبائل عن طريق سجن البعض منهم أو بالقتل المباشر وغير المباشر، أو بالترهيب والتهميش، ثم طبقوا النظريات الوافدة ليكون غالب أفراد الشعب في سلة (الكادحين)، فصار المجتمع بمنزلة أرفع من طبقة الفقراء، وأدنى من الطبقة الوسطى، كما ضرب النظام الجديد البنية الصحفية

الأهلية، فصار هناك صوت واحد هو صوت الثورة، يقابله أعداء الثورة؛ لهذا لم يسمعوا إلا أنفسهم وهم متعمّدون، وتحت شعار تعزيز الدور القيادي للحزب صارت التزكية في (منظمة قاعدية) من الأشكال النضالية بمثابة جواز مرور داعم للحصول على المناصب، والوجاهة، والوظيفة، والحماية الشخصية، والبعثة الدراسية.

وفي وضع يشبه الخصومة بين الحزب (ورعيته) توحدت الجمهورية (الاشتراكية) مع الجمهورية (الرأسمالية) عام 1990م، وأعلن عن قيام (الجمهورية اليمنية) دون مسافة زمنية يلتقط فيها الجميع الأنفاس، مما أدى إلى النتيجة المنطقية وهي الحرب بينهما، فالوحدة المتسارعة ومكاسبها الهائلة لا تقبل القسمة على اثنين؛ لهذا فإن يوم 7يوليو 1994م لا يعد فقط انتصارًا عسكريًا للشمال على الجنوب، بل كان فرصة ذهبية لفرض المنظومة القديمة للجمهورية العربية اليمنية التي تعلي من شأن القبيلة، والوجاهات التجارية، والدينية، المرتبطة مصالحهم مع (أهل الحكم). وتزامن هذا – بالنسبة لأهل الجنوب – مع امتداد حالة التهميش، والفراغ الكبير والهش في الوجاهات الاجتماعية القادرة

على التأثير وضبط شوكة الميزان؛ ولهذا تيسر للمنتصرين من (أهل الحكم) فرصة من ذهب في تمرير سياسة (التطبيع الوحدوي) الممنهجة وذلك بإحياء مناصب (المقادمة)، الذين غيروا ألقابهم إلى (مشائخ) ليتسقوا مع ثقافة المنتصر، وصار لهم رواتب عبر مصلحة شؤون القبائل، واستبدل بلقب رؤساء الأحياء عُقّال الحارات مع تعزيز الوظيفة (الاستخباراتية) شبه الرسمية لهم، وعلى الصعيد الثقافي وركوبًا مع موجة المنتصر ظهرت المنتديات والصالونات الثقافية (الخضراء) لتعطي رسالة غير مباشرة بالعصر المجيد للقات؛ إذ يعمد المثقف وشبه المثقف في تلك المجالس بالولاء للعصر الجديد، وصارت بوابة المناصب الكبيرة، والوجاهة الاجتماعية - بكل أشكالها- والفرص الاستثمارية تتفتح بحسب مسافة الفرد شمالًا من شيوخ القبائل المتنفذين، ومدى إخلاصه للحزبين الحاكمين، فعلى سبيل المثال فبعد قصيدة مدح من أستاذ في جامعة عدن للرئيس المنتصر علي عبداللَّه صالح في عام 1994م، قفزته إلى تقلد منصب نائب رئيس الجامعة، وحجز مكانه من المقربين، فاهتزت قيم المجتمع، ومعايير النزاهة، والتنافس الشريف، والوجاهة

الاجتماعية؛ لهذا تحور الكثير من (أهل الحل) وصاروا سترًا لمفاسد (أهل الحكم) إلى أن صاروا هم أصل المشكلة المؤجل حلها.

وهكذا ترسخت ثقافة القات، والفساد الإداري لتكون ثنائية تلازمية تصنع الوجاهة المزيفة، والنموذج الفهلوي، فشاهد الناس في العلن نماذج موتورة، هي السبب الرئيس لتدمير المجتمعات وسقوط الدول، من ذلك: القاضي الجابي، والمثقف المدجن، والسياسي المنافق، والموظف المرتشي، وغيرهم كثر، ولعله من المناسب بمكان الإشارة إلى نموذج من حالات الفساد الإداري، اشتهر في جمارك ميناء المكلا القديم، الذين كانوا يقولون قبل الوحدة إذا تهاون موظف في تقدير الجمارك بهدف الحصول على (هدية) كانت عملية تسليمها تتم بطريقة غير مباشرة، وفي سرية تامة، ومع هذا يظل الموظف يتوجس خيفة، ومبعث الخوف أن هناك من أعدم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لاختلاسه فقط بضعة دنانير، وللأمانة التاريخية كان المال العام في تلك الجمهورية خطًا أحمر، يحاسب فيه الكبير قبل الصغير، لكن في عصر الوحدة تغيرت الحال؛ فالمدير الجديد القادم

من بعيد قال للمحصلين نهاية أول يوم داوم: أين قسمي؟ وكان ذلك إيذانًا برفع حاجز الخوف، وتجميد الضمير العام.

وبعيداً عن الكثير من التفاصيل فإن أخطر ما هدد المجتمع في تلك المرحلة، وما يزال، هو الفساد الذي صار شبكة شبه محمية، ترتفع فيها مكاسب (أهل الحكم)، ومكانتهم فيها بمتوالية هندسية مع ارتفاع مستوى مكانة المناصب، وفي هذه الأجواء القاتمة اهتزت قيم المجتمع المتوارثة، وتغير مفهوم (البطولة)؛ لهذا تصدر المجالس العامة والخاصة الفئات التي ارتبطت مصالحها مباشرة مع (أهل الحكم)، وتوارى (أهل الحل) حينًا من الزمن ليأخذ التاريخ مجراه.

لكن في وسط هذا المشهد القاتم بقيت نماذج مجتمعية لها وزنها في ضمير الناس فتصدروا القلوب؛ لهذا عند اشتداد الأزمات بالذكاء الشعبي الجمعي تشرئب تجاههم الأعناق، وهي تبحث عن الحل، وسأكتفي هنا بنموذج بارز من (أهل الحل)؛ لعله يجدد الأمل في هذا المجتمع، الذي يبحث فيه الناس عن مخرج للخروج من سبيل، فممن يشار إليهم بالبنان في بدايات عصر (الوحدة

اليمنية) السيد عبداللَّه بن محفوظ الحداد – رحمه اللَّه – الذي اتخذ لنفسه موقفًا متعفّفًا من (أهل الحكم) ومغرياتهم ومكاسبهم الهائلة، بل كان يرسل في خطب الجمعة إشارات مخلصة لوطنه، تعبر عن موقفه الثابت مع قضايا المجتمع وحقوقه، بأسلوب مرن لكنه يزعج (أهل الحكم)، فما إن مات أو قتل في (25 أكتوبر 1996م) فقد شهدت مدينة المكلا أكبر جنازة في تاريخها (في حد علمي)، جاء الناس طواعية من كل فج عميق. وحقيقة إن المشهد كان أكبر من جنازة وأبعد من وداع، إنها رسالة حضرمية (لأهل الحكم)، ولكل من ألقى السمع وهو شهيد، إن الخير في حضرموت أصيل، وإن للصفوة فيها (من أهل الحل) مكانهم في ضمير الناس عميقًا، وإن في نظائرهم شواهد تساعد في الحل لمن يبحث بصدق عن الحل،،،

"قتِلْ تحت حصن"

يؤشر نص هذه المقولة في ظاهره إلى الدعوة للقتل من خلال فعل الأمر(قتِلْ) المحذوف عنه همزة الوصل للتخفيف، وأحيانًا تتردد المقولة ذاتها بنص محايد "مُت تحت حصن"، وهو أقرب إلى روح المقولة التي تحثُّ في جوهرها على أن يضع المرء نفسه في أماكن الشرف، والبطولة، ويبعدها عن أماكن الشبهة والخنوع، والتحديد المكاني للنص (تحت حصن) – غالبًا – افتراضيٌّ، وسواء مات المرء أو قتل داخل الحصن أو تحته فالأصل دلالة الفعل، ورمزية المكان بوصفه قلعة حربية، وساحة من ساحات الوغى، ترتبط بقواعد الاشتباك في البر، قبل ظهور قواعد الاشتباك في الجو الذي أنهى كبرياء الحصون عبر التاريخ، لكنها حافظت على ثباتها في المأثورات الشعبية.

وفي الثقافات المحلية للشعوب تتزاحم الأمثلة، والحِكم، والمقولات لتقديم الإضاءات المفيدة، التي تدعم السلوك القويم، ومنها ما يشتغل بالانهزامية والمواقف السلبية، ولا يمثل هذا حالة تناقض في شخصية

المجتمعات، لاسيما إذا قرأت في سياقاتها وأبعادها الاجتماعية فمثلاً يقول الحضارمة: "مُت تحت حصن" مقابلها يقولون: "من خاف سلم"، النص الأول يدعو إلى الصمود، والثاني يلمح إلى الفرار، وهناك صيغة تلطيفية موازية أو مقاربة بقولهم: "الحذر ولا الشجاعة"، ولكل مقال مقام يختار توقيته الأفراد بحسب مشاعرهم اللحظية، وتقديراتهم الخاصة، وهناك عشرات النماذج على ما فيها من التضاد، والتنافر فإنها في مجملها تمثل حالة واحدة لمجتمع يختزل تجاربه فيها، وهو يبحث في ذاته للخروج من سبيل.

لكن ما في داخل حضرموت ليس كما في خارجها، ففي مواطن الهجرة يتزوَّد الحضارمة على اختلاف فئاتهم الاجتماعية بمجموعة من النصائح الاستسلامية أو المهادنة، التي تدخل ضمن ثقافة الهجرة، مثل: "يا غريب قع أديب"، و"كل فرصك ودخل خلصك"، و"قع نملة تأكل سكر"، ولتفاعل الحضارمة المرن مع هذه المقولات في مواطن مهاجرهم شكلوا ما يشبه الظاهرة السلوكية الوديعة المميزة؛ لهذا تكوَّنت لدى الآخر صورة نمطية بأنهم مخلوقات مسالمة، ولعلهم أنفسهم سوَّقوا هذه

الصورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث يتمكنون من العيش بسلاسة في بلاد الناس.

ولو مضينا مع مقاربات التاريخ بصحبة هذه المقولة (قتِل تحت حصن)، التي تشتغل في بعض أبعادها على ثنائية (الصمود - الموت) مهما كانت كفة المعادلة، والخسائر المتوقعة سنجد - على سبيل المثال - في مواجهة جيش سيدنا الحسين بن علي بن أبي طالب (رضي اللَّه عنهما) مع الجيش الأموي مقاربة تستحق الإشارة، فكانت الكفة بين الطرفين ليست لصالح الحسين، خاصة بعد أن تخلى عنه ممَّن تعهدوا له بالنصرة؛ لهذا خَيّر من بقي من أنصاره بواقعية سياسية بين البقاء، أو الانسحاب دون تثريب، وثبت معه فقط أهل بيته، وقلة من مؤيديه، الذين تجاوزوا معه بموقفهم معايير المواجهة المرتبطة عادة بثنائية (نصر - هزيمة) إلى رفض الاستسلام المذل، والانحياز مع القيم الخلقية الرفيعة وما تستحقه من تضحية، فكانت الهزيمة المتوقعة، لكن التاريخ خلّد قصة صمود الحسين، وكتب له في الأضابير نصرًا معنويًا مؤزَّرًا مستمرًا مقابل خسارة في معركة عابرة.

هذه الأمثلة التاريخية التي نوردها في هذا المقال تركز على رمزيات المواقف لا على تفاصيل التاريخ التي يتفق الناس حولها، ويختلفون، وإذا ضربنا مثلًا ببغداد المعاصرة نجدها خُيِّرت في عهد الرئيس الراحل صدام حسين في 2003م بين الصمود والاستسلام، كان العراق وحده في الميدان يقابله تحالف دولي من دول عربية، ودول شرقية، وغربية، بعتاد وعدة لا قبل للعراق المحاصر بالتصدي لها، لكن الرئيس صدام حسين اختار المقاومة وقال مقولته الشهيرة: "إن بغداد مصممة على هزيمة الأعداء على أسوارها"، وما لم يكن في حسابه، أو لعله هوّن من خطورته هو أن بغداد تفكَّكت حصونها، واهتزت أركانها، وتكسرت أسوارها، بمغامراته العسكرية التي لم يفكر في تبعاتها برويّة، وكانت حصيلتها ثماني سنوات حرب ضد إيران، وثلاث عشرة سنة حصار دولي خانق، وفي تقديري كانت هذه المغامرات خطيئة الرئيس العراقي التاريخية الكبرى، وإذا كان الحسين في معركة كربلاء دخل ملحمته وهو يرى جدَّه خلفه، والنصر المستقبلي أمامه، فإن الرئيس العراقي الذي خسر مساندة الصديق القريب قبل البعيد خاض غمار (الهزيمة) بأمل أن يخفف عن

نفسه (لوم التاريخ)، وربما استحضر في مخيَّلته قصة تسليم بغداد للتتار سنة 1258م، وكيف فعلوا فيها الأفاعيل.

ومن الشواهد التاريخية لمن اختاروا عدم الصمود، وفتحوا الحصون للغزاة نجدها في حاكم مدينة غرناطة (الأندلسية)، الذي وافق على تسليم مدينته عام 1492م (للأسبان) مقابل الأمان له، وللرعية لكن الغزاة أو الفاتحين نكثوا بالعهود، وارتكبوا أبشع المجازر بحق المسلمين فيها، وكان حاكمها (محمد بن علي بني الأحمر) قد غادر مملكته بحسرة وندم، ودموع خلّدتها والدته بعبارتها الشهيرة: "ابْكِ كالنساء مُلكًا لم تحافظ عليه كالرجال"، وعند المقاربة التاريخية بين مدينتي (بغداد وغرناطة) نجدهما كانتا على موعد مع السقوط، لكن بغداد حصلت على شرف المحاولة، وحصدت غرناطة الدموع المستمرة.

في عام 1659م خُيِّر السلطان بدر بن عبدا للَّه الكثيري بين المقاومة أو الاستسلام؛ عندما تواجه جيشه في منطقة بحران (بوادي حضرموت) مع جيش الدولة

القاسمية اليمنية فاختار الصمود، على خلاف نصيحة الناصحين له، وفي مثل هذه المواقف عادة تسجل مصادر التاريخ المعاصرة كلمات اللوم لمن حاول الثبات في معركة تبدو خاسرة، لكنِ (الصامدون تحت الحصون) غالبًا ما تنصفهم الأدبيات التاريخية اللاحقة، وتُعلِي من شأنهم.

في الصراع الدموي بين البشر لا مكانَ عزيزًا للضعفاء؛ لهذا يتفق (المقاومون) على إنتاج المقولات التي تشجع على الثبات، وتمجد المواقف البطولية، فتتناقلها الأجيال بفخر، وهي تبحث عن ذاتها، وكبريائها الذي قد تجد بعضه مكنونًا تحت حصونها.

"من باع جنّب"

تنتشر المقولات، والأمثلة في الثقافة الشعبية بحسب عمق دلالاتها، ومدى اتساع دائرة معانيها، ففي حين يتوقف البعض منها عند فكرة محددة تقال في مناسبة معينة متعلقة بها أو قريبة منها، هناك ما تكون الحاجة إليها في مواقف كثيرة، ومناسبات متنوعة، وهذا ما يجعلها مع مرور الزمن تتسلل إلى العقل الجمعي، وتشكل ثقافة سلوكية، تشق طريقها وهي تسعى إلى التنبيه، والتذكير، والضبط الاجتماعي، وربما السخريّة.

وفكرة العنوان (من باع جنّب) هي (بنت السوق) التقليدي أو الشعبي؛ إذْ تكون العلاقة المباشرة بين البائع والمشتري، وأحيانًا يدخل بينهما (الدلل)؛ ولأنه عادة تحدث في هذه الأسواق الشعبية الكثير من المنازعات، وجدت الحاجة لجهة اعتبارية ضابطة، وهو (مقام): أمير (حاكم) السوق، الذي مهمته ضبط حركة البيع والشراء، والفصل في المنازعات البينيَّة، وتعزيزًا لدوره الضبطي تسهم المقولات، التي تشبه العرف أو القوانين في التخفيف من فوضى السوق.

وتحمل المقولة قيمة خلقية، تقوم على احترام كلمة البيع (بعنا) بعد التلفظ بها، وهي كلمة إقرار واعتراف، يقابلها من حيث الالتزام والإقرار كلمة (اشتريت)، ومن ثقافة السوق المتعامل بها هو عدم السماح لطرف ثالث في المساومة على بضاعة ما تزال محل مفاصلة بين الطرفين ؛ لهذا يقال: "لا تبايع على بيعة أخيك": و"لا تخطب على خطبة أخيك"؛ ففي ذلك خروج عن اللياقة، وعاقبة ذلك مفسدة كبيرة، وغالبًا في الأسواق الشعبية ينتزع الوسيط (الدلال) لفظتي (بعنا – اشتريت) وهو يمسك بسبابتي الطرفين (البائع والمشتري)، وهو يحاول التقريب بينهما بصوت مرتفع، وتتم الصفقة بعد تلفظ كل طرف بما يخصه.

وفي حالات نادرة يحدث التراجع عن الصفقة، وغالبًا ذلك من قبل البائع؛ لأن المشتري تاجر (ابن سوق)، يعرف قيمة ما يعرض عليه، وفي هذا الموقف يجهر المشتري بترديد مقولة السوق الشهيرة: (من باع جنّب)؛ بوصفها حجة فاصلة، تلغي ما بعدها، وتؤكد على أن مكان البائع الجديد هو جانب المتفرجين في سوق مفتوح، يقف كل مالك فوق ملكه. لهذا يبقى أمام البائع (المتراجع) خيار

واحد فقط غير ملزم للمشتري، وهو أن يدفع لاسترداد بضاعته مبلغاً فوق سعر البيع، يسمى (ندامة) من الندم، وهو هامش ربحي للمشتري، يستطيع أن يفاصل فيه أو يرفضه؛ ولهذا يقال عند الصفقات التجارية والسياسية الخاسرة: (بيعة الندامة).

ومهما كانت حركة البيع والشراء، يأتي وقت من اليوم يتفرق فيه الجميع، سواء من كسب أو خسر أو ندم أو تفرج، لكنهم يعودون محمّلين بثقافة السوق من ضجيج ومن دروس، وفضول، وحكمة، لهذا تحضر مقولة "من باع جنّب" في بعض تفاصيل حياتهم بأصنافها الطريفة والمؤلمة، والحلوة والمرة، وفي خضم ذلك المعترك يستبدلون بالمعنى اللغوي للفظة البيع التجارية معنى اصطلاحيًا شاملاً لأنواع الاتفاقات غير المتكافئة والعقود ، مع بقاء رسم اللفظ كما هو فمثلًا – وهذا على سبيل الطرافة – عندما يسأل الأب عن أخبار ابنته المتزوجة تحضر هذه المقولة " من باع جنّب"، لكن (البيع) هنا بمعنى تسليمها لجهة مؤتمنة، تدخل بعدها في مشوار حياة جديدة في بيت غير بيت أبيها، وربما في بلاد

بعيدة، ولهذا في معنى مقارب يقولون: "بنتي لمَّان تبت"، أي: تظل ابنتي، وفي كنفي إلى أن تذهب إلى بيت زوجها.

وأجمل ما تحضر المقولة لدى (الطرفين) عندما تتم البيعة بينهما بسلاسة، ساعتها يردِّدان المقولة لإظهار الرضا المشترك، وأقسى ما تكون المقولة حاضرة عندما تقال لأولئك الذين فرّطوا لحين من الدهر فيما في ذمتهم، أو كانوا شركاء في (بيع) أوطانهم ثم ركبوا موجة النضال والتوبة، لكنهم تطلعوا نحو الصدارة، فتطاردهم الذاكرة الجمعية بهذه (التهمة)، التي لا يستطيع (النادم) الفكاك منها حتى يقدم الشاهد بالقول، والدليل بالعمل، ومع هذا لا يبرأ منها إلا من صدّق الناس توبته، وتعفَّف عن الفرص المغرية الماثلة "والتاريخ لا يرحم" كما يقولون.

وهكذا تتحرك لفظة البيع بين اللغة، والمصطلح، والمادي، والمعنوي، وكل بيعة لها ثمن معلوم، وشتَّانَ بين تبعات (البيع) عندما تكون الصفقة على الصعيد الشخصي حيث المكسب والخسارة شأن داخلي، لا يتجاوز الذات، أمَّا في حالة الصفقات الخاسرة بين الشعوب فإن نتائجها وخيمة، وعابرة للأجيال، ونقصد بالصفقات تلك

الاتفاقيات الاستراتيجية، التي تعجّل قادتها لإبرامها، وفشلوا فشلًا ذريعًا في تقدير هامش الربح، ومهاوي الخسارة، ولم يتركوا مساحة آمنة لالتقاط الأنفاس.

ولأن أحداث التاريخ البعيدة، والقريبة تزخر بالأمثلة، فهذا يتيح لنا حق المقاربة في اختيار أمثلة لصفقات سياسية مصيرية تسرَّع فيها طرف من أطرافها بتأكيد كلمة (بعنا) الملزمة، ثم شعر بالخسران المبين، من ذلك ممكن الإشارة إلى اتفاقية الوحدة اليمنية 1990م، وما يعنينا هنا إسقاط ثقافة السوق، وليس تفاصيل التاريخ وسردياته المعروفة؛ لهذا سنتجنب (الشخصنة) إلا إذا اقتضت الضرورة.

وبمنطق ثقافة السوق كان اتفاق الوحدة اليمنية صفقة سياسية بين جمهوريتين مستقلتين (جنوب اليمن – شمال اليمن)، ومنذ بدايات الصفقة شعر الجنوب بالخسارة، أما الشمال فكانت مكاسبه كبيرة وسريعة؛ لهذا امتنع عن قبول فارق (بيعة الندامة)؛ فقد كان ميزان القوى لصالحه، ثم إنه يمتلك حق التمسك بصفقة

التراضي الوحدوية، وفي المحصلة الأخيرة غادر الجنوب الخاسر السوق وهو يتجرَّع كأس الندامة.

ولأن حركة التاريخ لا تتوقف عند محطة واحدة؛ فقد اجتهد أهل الجنوب لتغيير المعادلة، فظهر ما عرف في البداية بالحراك السلمي، ثم الثورة الجنوبية التي صار الحامل لها مؤخرًا المجلس الانتقالي، وبما يشبه (مبلغ فارق الندامة)، قدَّم الجنوب بكل مكوناته، وأطيافه آلاف الشهداء، والجرحى، ليعود إلى مكانه، ومكانته ما قبل صفقة 1990م وهو الآن (سبتمبر –2022م) قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى فسخ الصفقة.

وكما دخل الشمال بقيادة الرئيس الأسبق (علي عبد اللَّه صالح) في صفقة الوحدة وهو يشعر بأنه الطرف الرابح بكل تجلياته المباشرة، وغير المباشرة، فإنه في آخر أيامه دخل مع أعدائه الحوثيين (أنصار اللَّه) في صفقة خاسرة بكل تجلياتها المباشرة، وغير المباشرة، وسلَّمهم بلا حيطة أو حذر ما سلَّمه له غريمه الرئيس الجنوبي السابق (علي سالم البيض)، وفريق حزبه الاشتراكي، وعندما عزم على التراجع – أي صالح – سقط كما تسقط أوراق الخريف،

وكان يظن، وبعض الظن (غفلة) أنه سيتمكن بالحوثيين من تصفية أعدائه، وهم كثر ثم سيعود منتصراً على الجميع، ويستأنف ممارسة هوايته في الرقص على رؤوس الثعابين، ومن ثم أكلها.

ربما الرئيس علي عبداللَّه صالح لم يتجرع كأس الندامة إلا أيامًا معدودات، منذ إعلان خروجه على حلفائه الحوثيين بعد تسليمه إياهم (سنداتِهِ) المهمة، بعكس الرئيس الجنوبي علي سالم البيض، الذي أظنه وليس كل الظن إثم، شرب من كأس الندامة حتى الثمالة.

في عام 2011م تهيّأت فرصة تاريخية أمام الرئيس صالح بعد أن سلم السلطة (سلميًّا) لنائبه ليغادر السوق آمنًا، أو في الأقل يتجّنب، ويُجنّب الناس المآسي المتوقعة، لكن أخذته العزة بالإثم، أما الرئيس الجنوبي البيض (بطل) خسارة صفقة (كمين التاريخ حسب وصفه)؛ فقد تمسك بخيار التراجع عن (بيعة الندامة) في صورة موقف ثابت؛ لهذا حنّب في السوق، ولم يتجنّب، وتحمل إزاء ذلك المسؤولية التاريخية، والإنسانية، والضغوطات النفسية، لعل ذلك يخفف عن كاهله لومة اللائمين..

ذات يوم من أيام اللَّه سيلتقي (العليان) ومن ركن إليهم، وسيأتي كل ضحاياهم، والمظلومون، لكن ذلك اليوم هو شأن اللَّه، وليس لنا الحق في التحدث عنه، لكن العبرة من ذلك هو أن نتعلم، ونعي: أنه من الخطورة بمكان تسليم زمام قرارات الشعوب المصيرية لفرد أو طائفة أو حزب، فطالما هناك الزعيم الضرورة، هناك الشعب الذي لا ضرورة له، لكن كل المضرّة تقع عليه.

ستستمر حركة السوق، ولن تنتهي الصفقات، والكيّس من وازن بين فرص المكسب، ومزالق الخسارة، والأهم من ذلك القدرة على الثبات في قلب السوق مهما كانت التقلبات، يا قوم: نحن لا نحتاج إلى متحكِّم على السوق، بل نحتاج إلى حاكم للسوق، سمحًا إذا دخل، مشكورًا إذا خرج.

استراحة

فـــي الكتـــب

حضرموت.. رؤية هولندية من الداخل

(رحلة دانيال فان در ميولين)

على إثر الثورة الصناعية الأوروبية - التي هي نتاج تراكمات علمية واسعة المدى بلغت قوة اندفاعها في أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر الميلاديين - برزت الحاجة إلى الأسواق خارج أوروبا، وتوازى ذلك مع بروز مرحلة التوسع الاستعماري التي من مظاهرها انتشار موجات الرحالة، وجوابي الآفاق، ووصولهم إلى أصقاع المعمورة المجهولة، حتى تعرف أوروبا أين تضع أقدامها.

ورحلة هذا الكتاب الاستكشافية إلى حضرموت وإن جاءت متأخرة مقارنة بغيرها من الرحلات، فإنها لا تخرج عن هذا النسق الأوربي العام، لكنها تختلف عن سابقاتها بأنها لم تكن لغرض التغلغل فيها أو احتلالها، بل لمعرفة حضرموت (المهاجرة) في إندونيسيا من خلال حضرموت (الثابتة) في جنوب جزيرة العرب، لهذا حدد مؤلف الكتاب أغراض الرحلة بأنها تجمع بين الزيارة الرسمية أو الدبلوماسية، والعلمية[1]، والغرضان يلتقيان نحو الهدف

العام، وهو الرغبة في معرفة تفاصيل بلاد حضرموت الجغرافية، والاجتماعية، ويذكرنا ذلك بما قام به نابليون في حملته الاستعمارية لاحتلال مصر عام 1798م عند اصطحابه لفريق من العلماء؛ لدراسة مصر جنباً إلى جنب مع الجيوش الجرارة المحتلة[2]" وكان ذلك المنحى هو الملمح المضيء في تلك الحملة.

قام بهذه الرحلة الكولونيل دانيال فان در ميولين (1894–1989م) قنصل هولندا في جدة، برفقة مساعده الدكتور الألماني هيرمان فون فيسمان استغرقت الرحلة من المكلا إلى وادي حضرموت والعودة ستة أسابيع من 9 مايو إلى 21 يونيو 1931م، وقد نشر ميولين تفاصيل الرحلة في كتاب بعنوان: (حضرموت ..إزاحة النقاب عن بعض غموضها)، وقد وصف مترجم الكتاب الدكتور محمد سعيد القدال الرحلة بأنها ضرب من أدب الرحلات رفيع المستوى [3].

الفاصل الزمني بين الرحلة وعصرنا الراهن تسعون عامًا وبضعة أشهر، ففي عام الرحلة (1931م) كانت حضرموت بسلطنتيها الكثيرية والقعيطية واقعة تحت

الحماية البريطانية؛ ولهذا جاءت الموافقة على الرحلة عبر البوابة البريطانية [4]، وقد تبرز هنا تساؤلات من قبيل: لماذا هذا التغلغل الهولندي في منطقة واقعة تحت النفوذ البريطاني؟ وماهي مكانة حضرموت بالنسبة للهولنديين؛ البعيدة عن مناطق نفوذهم الاستعماري في أقصى الشرق؟! والإجابة ببساطة أن نسبة كبيرة من المهاجرين الحضارمة إلى جزر الهند الشرقية (إندونيسيا)، يعدون رعايا تحت الحكم الهولندي الاستعماري، وكانوا في مهجرهم الشرقي جالية لها وزنها الاقتصادي الكبير، وتأثيرها الديني القوي على سكان هذه الجزر؛ ولهذا كان الفضول السياسي(الاستخباراتي) هو الدافع الرئيس لهذه الرحلة.

وكان الهولنديون منذ وقت مبكر يتوجّسون من الوجود الحضرمي في مناطق نفوذهم في إندونيسيا، ومدركين مقدرتهم في تنبيه الأهالي من عبء احتلالهم لبلادهم، بل والتحريض على مقاومتهم – وهو ما حدث بالفعل – لهذا في عام 1881م كلف الحاكمُ العام لجزر الهند الهولندية في بتافيا (جاوا)؛ المستعربَ الهولندي (فان دن بيرخ) بإعداد دراسة مفصلة عن العرب المقيمين في

الأرخبيل الهندي، وفي عام 1886م قام هذا المستعرب بنشر نتائج دراسته في كتاب باللغة الفرنسية وعنونه بـ(حضرموت والمستعمرات العربية في الأرخبيل الهندي)، ترجمه عام 2006 م الدكتور مسعود عمشوش الذي نبّه – أي الدكتور مسعود – إلى الأبعاد السياسية الخطيرة للكتاب؛ لأنه يكشف عن الوسائل التي استخدمها الهولنديون لمحاربة العرب والإسلام، التي منها الزيادة في تضييق الخناق على المهاجرين الحضارمة، والحد من تحركاتهم فيها[5].

وتأتي هذه الرحلة (1931م) بعد خمسة وخمسين عامًا من تلك الدراسة الاجتماعية، وخلال هذه المدة تنامى دور الحضارمة في المجتمع الإندونيسي، كما استفحل الانقسام فيما بينهم؛ لهذا يمكن وصف دراسة برخ بأنها محاولة هولندية اعتمدت على السماع من المهاجرين، دون الاتصال المباشر ببلادهم، أما هذا الكتاب (الرحلة) فقد عاينت هولندا حضرموت وسمعتها والتحمت بها، وهذا ما يعطي هذا الكتاب أهمية قصوى؛ لأنه كما يقال: "من شاف ليس كما من سمع". وإذا حيّدنا هنا الأهداف الاستعمارية أو الاستخباراتية لرحلة ميولين، فإننا سنجد لها فوائد

للمشتغلين بالدراسات الإنسانية ومنها علم التاريخ. فالرحلة المدونة هي تسجيل حي لواقع الحال كما هو، لكن مع مرور الزمن نجد أن معلوماتها قادرة على سد بعض الثغرات التي تصمت أو تغفل عنها مصادر التاريخ، ومما يعزز من قيمة الكتاب - إضافة الى ما دوّن فيه - هو تضمينه لعشرات الصور الفوتوغرافية للأشخاص والمدن والبلدات، والسقايات، والمساجد، والمآذن، وغيرها، وهي بهذا تكون شاهدة على عصرها، ووثيقة من وثائق التاريخ (ورب صورة خير من ألف كتاب)، والبعض من المنشآت العمرانية التي وثقتها الرحلة الآن مهدمة؛ لهذا فإن العودة إلى هذه الصور ستساعد في إعادة بناء أو ترميم تلك العمائر الأثرية التقليدية، التي ينتمي معظمها إلى نمط العصور الوسطى.

ويذكر مترجم الكتاب الدكتور محمد سعيد القدال (رحمه اللَّه): "إن الرحلة تصور ـ بكثير من الصدق ـ انطباع الأوروبيين عن الحياة في بلاد العرب، ونحن بحاجة لمعرفة رأي الآخر فينا؛ لأنها تبرز إيجابيات مجتمعنا كما تبرز السلبيات، وهذا لا يعني أن نؤخذ بهذه الانطباعات دون تمحيص وروية بل علينا أن نتدبرها " [6]، ومن منطلق

(التدبر) والتبصر سنحاول تتبع الرؤية الهولندية للمجتمع الحضرمي بما لها، وما عليها حتى نعيد اكتشاف أنفسنا؛ ولهذا سنعرج في هذه القراءة على اختيار وقفات من الرحلة وجدنا أنها جديرة بالتعليق والمناقشة، دون الالتزام بخط سير الرحلة الجغرافي المرسوم خطوة بخطوة في فصول الكتاب.

كشفت الرحلة بالنسبة للأوربيين، ولنا نحن العرب بعد تسعين عامًا من القيام بها كيف كانت حضرموت، وما هي تطلعات الناس، وماهي عوائق تطورهم، وماهي أبرز أنشطتهم الاقتصادية، وإلى أي مدى كانت الهجرة الحضرمية الخيار الصعب، والشاق في حياة الحضارمة الدرامية، بل والأكثر مرارة ما بينته هذه الرحلة من أن حضرموت (الثابتة)، كانت أعجز من أن تفعل شيئًا لصالح أهلها الذين هم في حالة انتظار مزمن لمنقذ خارجي ما، أو لحوالة من مهاجر تسد رمق أهله بحسب نصيبه من حصاد الشقاء في المهجر.. (وما أشبه الليلة بالبارحة).

ومن القضايا الساخنة للرحلة التي تفصح عن غربة حضرموت الداخلية والخارجية؛ تلك الحوارات التي يتداخل

فيها مؤلف الكتاب مع الحضارمة في المجالس العامة، لاسيما عندما يتحدثون عن مستقبل حضرموت، والمآلات المتوقعة، والأهداف المرجوة، وأبرز ما يطرحه الحضارمة ويكررونه من تلك التساؤلات التي تبحث في انتشال حضرموت من أوضاعها المتردية في كل المجالات، وماهي فرص التدخل الخارجي، لا سيما الهولندي حتى يتم إعادة ضبط الأمور، وإصلاح الحال؟، والرد الهولندي غالبًا ما يكون واضحًا؛ هو: إنهم لا يستطيعون التدخل في شؤون حضرموت الواقعة تحت الحماية البريطانية، وأن الحل من وجهة النظر الشخصية لصاحب الرحلة الذي يضعه من باب النصيحة الدائمة للحضارمة؛ هو بالوحدة الداخلية للمجتمع الحضرمي، ونبذ الصراعات[7].

وكان دانيال فان در ميولين يتهرب من التساؤلات المتكررة عن انطباعه تجاه حضرموت من زواره الذين يصفهم بالفضوليين، ويختار في البداية الرد الدبلوماسي؛ لأنه يعلم أن الإجابة (المجاملاتية) هي المطلوبة، لكنه يضطر -إذا حوصر مرة أخرى بالسؤال ذاته- في التعبير عن رأيه الصريح برد لا يخلو من النقد اللاذع للوجاهات الحضرمية المهاجرة، من ذلك قوله: "إن خيبة أملنا في

انعدام الوحدة وحالة الحرب، وهما عار على القادة الحضارمة الذين عرفناهم في جاوا مقتدرين ونشيطين ومواطنين مسالمين"[8]، وهذه الحوارات التي أفصحت عن واقع حضرموت البائس، والمهترئ ربما حملت رسائل تطمينية للتوجسات الهولندية من (حضرموت الثباتة)، وهم يبحثون عن سر قوتها؛ ليتمكنوا من ترويض (حضرموت المهاجرة)، فإذا بهم يكتشفون إنها منطقة لا يوجد بها أساطيل تشق عباب المحيطات، أو غواصات مدمرة، أو طائرات قاذفة، أو جيوش جرارة، وأنها منطقة يعم معظم أهلها البؤس والفقر، وأنهم لا يستطيعون التحرك بأمان خارج المدن المسورة، بسبب الفوضى القبلية، واختلال الأمن، وضعف الموارد الاقتصادية، لكنهم في تغريبتهم تزودوا بثقافة مدرسة حضرموت الوسطية، وبهويتها الإسلامية السمحاء، وبذلك شقوا طريقهم في معترك الحياة في بلاد الناس الواسعة.

ومما لفت نظر ميولين ـ لاسيما عندما يدخل بيوت الأثرياء الحضارمة ـ ذلك البون في مستوى المعيشة بينهم وبين أغلبية السكان، وفي مثل هذه المناسبات كان يتساءل باستنكار: هل هذه فعلاً حضرموت المنعزلة

المتعصبة؟! ودائماً ما يكرر انتقاده لهؤلاء الأثرياء؛ لتقصيرهم في خدمة مواطنيهم، ويستثني من ذلك السيد أبابكر بن شيخ الكاف؛ الداعم السخي للتعليم والصحة في حضرموت، والمبادر لتعبيد الطريق الرابط بين وادي حضرموت، وساحلها الذي كان يؤمل فيه على انتعاش حركة التجارة وتسهيل حركة الناس[9].

وتكشف الرحلة عن رغبة قوية مبكرة عند السيد الكاف في إحلال السلام، وأنه كان يرى في سلاح الطيران البريطاني الخيار الاستراتيجي في قبول القبائل للسلام تحت تهديد القنابل، وهذا الطرح في زمن الرحلة وهو عام 1931م؛ أي قبل خمس سنوات من قيام البريطانيين فعلاً باستخدام الطائرات؛ لإخضاع القبائل المتمردة أو الرافضة للهدنة العامة، ولا نريد الخروج عن مسار الرحلة لكن توجب الإشارة إلى أن قنابل الإنجليز لا تُرمى إلا بعد منشورات تحذيرية تتحدد فيها مناطق الاستهداف، ويطلب من الأهالي الابتعاد عنها هم ومواشيهم[10]، وأعتقد أن هذا ما كان يرمي إليه السيد أبوبكر بن شيخ الكاف، فالحضارمة خاصة البدو منهم كانوا يحتاجون إلى ما يشبه الصدمة؛ حتى يقبلوا ما يتمنونه في دواخلهم من الجنوح

إلى السلام والأمان، وحققت هذه السياسية أُكُلَها، وعمَّ السلام في حضرموت بفضل عناصر كثيرة أهمها؛ القبول الجمعي للهدنة العامة.

ويبدو أن الرحالة دانيال فان در ميولين لاحظ وجود ثنائية حضرموت الحقيقية(الثابتة)، والموازية(المهجرية)، وذلك من خلال عدة أمور منها رصده لحركة الانتقال من جاوا؛ ففي أيام وصوله الأولى وصل 100 مهاجر إلى ميناء المكلا، وقدر نسبة الحركة السنوية للمهاجرين قدوماً ومغادرة بألف مسافر سنوياً[11]، بمعنى كل شهر يسافر تقريباً تسعون إلى الشرق (الهند والشرق الأقصى)، كما لاحظ هذه الثنائية من اعتماد أغلب الأسر الحضرمية في معيشتها على المهجر الجاوي، وتحدث الأهالي باللغة الملاوية، وفي الملامح الجاوية المميزة للموالدة منهم، ومن أنواع المأكولات الجاوية، وطريقة طهيها، والتوابل المستخدمة؛ لهذا دائماً يعزو حفاوة الاستقبال له في حضرموت؛ لامتنان الحضارمة على المعاملة الكريمة التي يلقاها أبناؤها المهاجرون من حكومة هولندا في إندونيسيا،[12]. لكنه لم يذكر المعاملة الهولندية السابقة السيئة للحضارمة، وذلك بالتضييق على تحركاتهم،

وبإجبارهم على العيش في أحياء معينة من المدينة الواحدة، وعدم السماح لهم بالتنقل إلا بتصريح خاص، ولم يتحدث عن الدور الهولندي في إضعاف الصف الحضرمي، ومحاولة تشويه سمعتهم عند الإندونيسيين[13].

ومن الأمور الطريفة التي لها علاقة بما يمكن وصفه بشيوع ثنائية حضرموت و(سلطنة هولندا الحضرمية)؛ هو عند ما قال السلطان علي بن منصور الكثيري للرحالة ميولين ـ عند استقباله في قصره ـ بأنه هو السلطان الفعلي لحضرموت، وشرعن له هذا المنصب بتأكيده أن نصف سكان المنطقة التي يحكمها تابعون لهولندا، ويعيشون في كنف مستعمراتها، وفي تعليق لا يخلو من الارتياح وصف ميولين هذا (المنصب) بأنه "مفعم بالمبالغة الشرقية"[14]، وفي تقديرنا أن كلام السلطان (مفعم بالمجاملة العربية) التي تؤشر على أن حضرموت كانت وربما لا تزال عبئاً على نفسها، وعلى المهاجرين وعلى غيرها، وبهذا ليس غريباً أن تشهد ولاتزال سلاطين حاضرين غائبين، تختلف التفاصيل والمأساة واحدة.

والحقيقة أن قضية الهجرة الحضرمية قد شغلت حيزاً لافتاً من مشاهدات وتعليق صاحب الرحلة، فعندما تكلم على اختلال في التوازن بين صادرات دوعن للعسل، وما تستورده من الأرز والسكر والقاز والدقيق والأقمشة، لكنه أكد على أن أموال الهجرة هي التي تحقق نوعاً من التوازن، ويدفعنا هذا الوضع إلى تساؤل عابر وهو: هل نبالغ إذا قلنا لولا الهجرة لهلكت حضرموت؟ وأيًّا كانت الإجابة فإن الرحلة استمرت في التركيز على ملحمة الهجرة الحضرمية، ففي خضم حديثه عن مظاهر الهجرة يلاحظ ميولين بعين ذكية وجود ثلاثية تسيطر على تفكير الحضرمي العائد لبلاده؛ (المنزل – المسجد – القبر)، فهو يريد المنزل سكناً يقضي ما تبقّى من حياته في الدنيا، والمسجد ليبني له اللَّه منزلاً في الجنة، والقبر مرحلة انتقالية بين المنزلين، وفي هذا المشهد الثلاثي يرى ميولين حظ المساجد كبيراً من حيث الصرف بسخاء في إعمارها؛ لهذا يكثف تعليقة الناقد بالقول: "مساجد فارهة في بلاد حضرموت الفقيرة"[15]

واتسم أسلوب المؤلف بالطرح المتزن، وتجنب النظرة الأوروبية الاستعلائية نحو الآخر؛ التي كثيراً ما تلاحظ في

كتابات الرحالة والمستشرقين، لكنه قدّم وصفاً دقيقاً للأوضاع السيئة في المجتمع الحضرمي، وانتقد بعض العادات والظواهر الاجتماعية، وبيّن تأخر المجتمع عن ركب الحضارة، وكما كان خطابه موجهاً للحضارمة من منظور قراءتهم المستقبلية لما يكتبه، فإنه بصورة مباشرة يقدم نفسه للقارئ الأوروبي بوصفه البطل الذي اكتشف مساحات واسعة من حضرموت، وتعمّد الوصف الغرائبي المثير للدهشة والإعجاب، لكن بدون مبالغة.

وفي سياق متصل تحدث عن الرؤية العربية الإسلامية للأجانب (النصارى)؛ ليضفي نوعاً من الخطورة والمغامرة لرحلته، لكنه كما ذكر التعصُّب العربي تجاه النصارى، ذكر الاتجاه المنفتح الذي أتاح له دخول المساجد، وطلوع المآذن[16]، ومن جانب لم يكن موفقاً عندما فسّر لطافة نساء آل الحيقي في معاملته، بأنهن لا يعرفن إلا القليل عن دينهم، وأنهن لم يصبن بعد بالعداء للنصارى بينما العكس هو الصحيح، فمن يعرف الدين الإسلامي يعرف حق غير المسلمين في بلاد المسلمين على المسلمين، ويؤكد ذلك ما قاله سيدنا محمد صلى اللَّه عليه وسلم: "من آذى ذمّيًا فقد آذاني" واللافت شيوع لفظة النصارى –

حسب نص الترجمة – عند الحضارمة بوصف المسيحيين، وهي لفظة أكثر مرونة من استخدام لفظة الكفار؛ لهذا كانت نظرتهم العامة تجاه الأجانب متحفظة، ومتسامحة في الآن ذاته، لكنها تدريجياً صارت أكثر مرونة لاسيما بعد أن اتسعت حركة الهجرة، واختلاطهم بأجناس، وثقافات متنوعة .

لقد وصف الكتاب ـ بدقة ـ ملامح الأشخاص الذين قابلهم؛ من البدو والحضر والوجاهات الاجتماعية، وسكان الحواضر الفقراء، مبيّناً مظهرهم العام من حيث نوع الملابس، والأسلحة، ولون البشرة، ومزاجهم، ونظافتهم، وكذا وصف مصاعب الرحلة مع الجمال والحمير، وهما وسيلة المواصلات الأساسية في الجبال والهضاب، وتكلم عن الفقر المدقع والقصور الفارهة، والمناخ والتضاريس والجفاف والطبيعة الساحرة بأسلوب ماتع، من جهة أظهر تمكُّن المترجم الدكتور محمد سعيد القدال، ومن جهة أخرى أظهر براعة المؤلف في سلاسة السرد، وبالسيطرة على القارئ بجعله يتخيل الرحلة بوصفها مشاهدة حية متحركة.

وعبر الرحالة دانيال فان در ميولن عن دهشته للكرم العربي، بوصفه سلوكاً يرتفع على الاتجاهات الفردية التي ميّزت الحضارة الغربية؛ لهذا لم يخف امتنانه عندما أُهدي له في مدينة المكلا سترة بدلاً عن سترته التي تمزقت[17]، وفي مناسبة أخرى من الرحلة لم يخف إعجابه ودهشته عندما حل وفريقه ضيفاً في وقت غير مناسب بقوله: "لعله من المناسب أن نتقدم بالعرفان لحفاوة العرب، فمَن من الغربيين سيخفي امتعاضه إذا توقف حفل زواجه بمجيء قافلة من الناس المرهقين الجوعى، ومن منا كان سيفتح داره فوراً للمسافرين أبناء الطريق، ويقوم بنفسه بإحضار الماء لإطفاء ظمئهم، ويعد لهم في الحال الطعام الذي يقيم أودهم"[18]، وهناك إشارات أخرى في الرحلة للكرم الحضرمي، لكن نكتفي بهذه الإشارة.

وحرص صاحب الرحلة على ذكر عدد السكان للمدن والبلدات الحضرمية؛ وهي بحسب التعداد التقريبي (المكلا12000/ شحير1500/ الشحر9000/ شبام8000/ حريضة2000/ سيئون15000/ تريم12000)وربما هذا من الإحصائيات التي تذكر عادة ضمن الوصف العام في كتب الرحلات، لكنها في هذه الرحلة الرسمية تدخل في صميم الأهداف الاستخباراتية،

فقد شاهدت هولندا حضرموت على الطبيعة كما خلقها اللَّه، وبحسب المعلومات التي خرجت بها رحلتهم فإن النظرة الأولية تؤشر إلى أن حضرموت لا تمثل ثقلاً سكانياً، أو حضارياً، أو حتى اقتصادياً ممكن يهدّد المستعمرات الهولندية، لكن ما لم يشر إليه الكاتب، أو لعله ضمّنه تقاريره الخاصة هو أن سر قوة الحضارمة في فكرة الدين الإسلامي، وثقافتهم المسالمة التي يسّرت اندماجهم في المجتمع الإندونيسي فكانت هذه بضاعتهم الخفيفة، التي حملوها على ظهورهم وزادهم العميق في وجدانهم، وعندما تغلغلت هذه الفكرة في ثقافة المجتمع الإندونيسي، وترسخت صاروا مكوّناً أصيلاً في المجتمع، وطرفًا في تطلعاته وآماله؛ لهذا مع اندلاع الحركة التحررية الوطنية الإندونيسية انحاز الحضارمة بقوة إليها، وكان من نتائجها اهتزاز وضع الإندونيسيين(الصينيين)، وإجبار الهولنديين المستعمرين على مغادرة إندونيسيا، وبقي الحضارمة؛ بوصفهم ثقافة إسلامية أكثر منهم دماء عربية.

الهوامش

1- دانيال فان در ميولين_ د. هـ. فون ويسمان، حضرموت إزاحة النقاب عن بعض غموضها، ترجمة الدكتور محمد سعيد القدال، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،1998م، ص15

2- ر. ج. جافين، عدن تحت الحكم البريطاني 1839-1967م، ترجمة محمد محسن العمري، دار جامعة عدن للطباعة والنشر2013م، ص35، وينظر: أحمد محمد بن بريك، اليمن والتنافس الدولي في البحر، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، 2001م، ص79

3- دانيال فان در ميولين، المرجع السابق، ص5

4- نفسه، ص30

5- د. مسعود عمشوش، الحضارم في الأرخبيل الهندي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،2006م، ص9-10

6- دانيال فان در ميولين، المرجع السابق، ص6

7- نفسه، ص110

8- نفسه، ص145

9- نفسه، ص87

10- عبد العزيز بن علي القعيطي، إحلال السلام في حضرموت، 2009م، ص65

11- دانيال فان در ميولين، المرجع السابق ص50

12- نفسه، ص110

13- حامد القادري، ترجمة. زكي باسليمان، كفاح أبناء العرب ضد الاستعمار الهولندي في إندونيسيا، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،1998م، ص 100

14- دانيال فان در ميولين، المرجع السابق ص 87-88

15- نفسه، ص88

16- نفسه، ص161

17- نفسه، ص49

18- نفسه، ص 100- 101

كلام على (كلام عن المكلا وأهلها)

تعددت الكتب التي شرفت بكتابة مقدمات لها، وعادةً تكون البداية بطلب مباشر من المؤلف يسنده في ذلك مكانة الزمالة، أو روح الصداقة، وربما الثقة، وحسن الظن، والكتاب الوحيد الذي راودتني نفسي لكتابة مقدمته قبل أن يفصح صاحبه عن رغبته هو هذا الكتاب الموسوم (كلام عن المكلا وأهلها) لمؤلفه صديقي المثقف الدكتور صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر، الذي حدثني عن محتوياته في مقر مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر من باب التشاور في تحديد جهة الإصدار، ومكان الطباعة ثم طاف بي بجولة سريعة في فصوله، وبينما كنت ألف معه في مدينة المكلا الأصيلة ، وأمشي في حواريها (دار دار، زنقة زنقة) أسعدني باختياره إيّاي لتقديم هذا الكتاب، تزامن ذلك مع وقت كنت قد هممت أن أغلق عليه الأبواب؛ إذا استعصم "وكاد (المريد) أن يقول خذوني"

وفور تسلمي لمسودة الكتاب أثار دهشتي عنوانه خفيف الدلالة من أول وهلة، ولعل المؤلف استشف

تساؤلاتي الصامتة، وطلب بثقة تأجيل الحديث عن رأيي فيه إلى أن أفرغ من قراءته كاملاً، وعلى هذا الاتفاق غير المكتوب تسنمت صفحاته، وغصت بين سطوره فنسيت الدهشة الأولى المتسرعة إذ وجدت نفسي وجهًا لوجه أمام دهشات جديدة من فوقها دهشات، ومن أسفل منها بناء معرفي منهجي محكم القواعد، ومن فوقها منارة تكشف تفاصيل مدينة المكلا وأهلها منذ ظهورها بوصفها قرية للصيادين إلى أن تطورت، وصارت مدينة يشار إليها بالبنان.

والكتاب كما أطلق عليه صاحبه : "كلام عن المكلا " فهو :عن تاريخها، وعن امتدادها العمراني، وتطورها الحضاري، وعن حركتها الاقتصادية، والحياة الثقافية، وفي الوعي السياسي الوطني، وفي الشخصية المكلاوية وتشكلاتها ، بأسلوب أقرب ما يكون إلى الحديث ذي الشجون لهذا جاء الكتاب يشبه عنوانه أو لعل العنوان يشبه نفسه، ويتسق معه وعلى ما قد يبدو من تشتت أصناف الكلام في الكتاب، فإن القارئ المتابع سيجد نفسه أمام حكاية واحدة، أو نص متماسك الأركان لمدينة مسورة تشبه الجوهرة النفيسة التي أصابها من الخدوش

والتشويش ما أصابها، كل ذلك بسرد علمي سلس ووجداني، وكما عبر المتن عن مدى انتماء المؤلف لمدينته حد العشق، تكشف ثناياه عن حسرته وغصته حد البكاء والصراخ على ما لحق بها من عبث العابثين، لهذا يبدو لي وكأن (كلامه) صعد من أعماقه بوصفه رسالة سلام، ومحبة، واستغاثة، وتنمية، لعلها تصل إلى من يعنيهم الأمر، وهو بهذا كما مارس حقه في الحديث عن مدينته باجتهاد يشكر عليه، نصب نفسه مدافعًا عنها، ومتحدثًا باسم أهلها.

يروي الكتاب حكاية ثلاثة قرون من تاريخ المدينة وتطورها الحضاري، ومما يزيد من أهمية الكتاب أن المؤلف سجل مشاهداته على الستة العقود الأخيرة من تاريخ المدينة التي اتسمت بسرعة الأحداث، ودراماتيكية التحولات، كل هذا بذاكرة متقدة، وعين ثاقبة، استندت إلى المصادر المعاصرة، والشواهد القائمة؛ لهذا سيجد القارئ نفسه في قلب هذه العقود يلمسها ويحاورها، وصولاً إلى التعاطف مع المدينة، والتفكير الجاد في تطويرها، وتحريرها من الشوائب الخادشة لها.

الكتاب لا يعرف السكون مثله في ذلك مثل مدينة المكلا التي لا تكاد تكف عن الكلام المباح، حتى بعد أن ينام أهلها فتتسامر مع أمواج البحر في سيمفونية خالدة تنبض بالحياة، والأمل المظلل بالغمام، وبرذاذ البحر المنعش للبيوت، ومنها بيت المؤلف الذي يقع في القلب منها (حافة البلاد) هناك حيث رمزية البدايات، وحيث يلتحم بيته مع تلك الأجواء الساحرة التي تضفي نكهة لذيذة تشبه المدينة في وداعتها، وعشقها للحياة والفرح. فينساب الكلام عنها بروح لا تعرف التعصب، لكنها لا تقبل الشاذ من القول والعمل؛ لهذا جاء (كلام) المؤلف متماهيًا مع حركة البحر السرمدية. فالرحلة مع الكتاب تنقلك من فكرة مكلاوية إلى أخرى ترتبط مع ما قبلها، وتمهد لما بعدها، وهو بهذا يحاكي أمواج البحر في رحلة مددها المستمرة بعضها لبعض.

والمؤلف لا يصطنع أحداثًا متخيلة، ولا يخترع حكايات خاصة به، إنما يقدم للقارئ(المستمع) تشكلًا ماتعًا لمدينة المكلا يطغى عليه البعد المدني أو الحضاري ومآلاته. وبحكم تخصصي الأكاديمي في تاريخ حضرموت الحديث والمعاصر فتح الكتاب شهيتي لمزيد من التفاعل

مع بعض أطروحاته الجديدة، ومناقشتها في هذا التقديم، لكنني وجدت نفسي مع القارئ العزيز في موضع الزائر المستمع، أو الضيف العابر؛ لهذا آثرت الاختصار تأسيًا بما يقوله أهل المكلا بلهجتهم الجميلة: "يا بخت من زار وخفف".

وقد تحصل المؤلف على لقب المكلاوي (كامل السيادة) بحسب المعايير التي ذكرها في الكتاب؛ لهذا لم أجد حاجة ملحة للتعريف به، فإذا كان الكتاب من عنوانه، فإن مكانة المؤلف من كتابه، ولمن يريد معرفة المزيد عنه سيجده تلميذًا في مدارس المكلا الابتدائية والوسطى، وسيلاحظه وهو عابر في أزقتها، أو معتكف في مساجدها، أو قارئ في مكتباتها، أو جالس مع أصدقائه في مقاهيها.

وبقيت كلمة أخيرة (للمستمع الكريم) الذي يريد معرفة (كيمياء) مدينة المكلا، ها هو الكتاب بين يديك لا يختلف في مضمونه عن روحها المتسامحة، فقط عليك ألا تكتفي بنظرة واحدة، ففي المتن تفاصيل شائقة تستحق المتابعة والمشاهدة، والإنصات.

حملة بن قملا

يسعفنا هذا الكتاب الوثائقي لسدِّ فجوات من تاريخ حضرموت الحديث، ولاسيما أخبار ما يعرف في الأدبيات الحضرمية (بحملة بن قملا)؛ إذ كان تناول المصادر الحضرمية لأخبار هذه الحملات الوهابية عابرًا كعبور هذه الحملات في مجرى التاريخ الحضرمي، وعادة يواجه المؤرخون ـ أمام شحة المصادر التاريخية ـ مصاعب كثيرة وهم يحاولون ربط حلقات التاريخ والتقريب بينها إلى أن تظهر على السطح أصول تاريخية جديدة تسهم في كشف الغامض، وتساعد على تكملة الناقص.

وتكمن أهمية الكتاب في اعتماده على وثائق تنشر لأول مرة، وهو بهذا يقدم مادة أصيلة عن هذه الحملات التي عصفت بحضرموت في بداية القرن الثالث عشر الهجري. تجدر الإشارة إلى أنَّ بعض هذه الوثائق قد تقدَّم بها مؤلف الكتاب للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع (التاريخ والمؤرخون الحضارمة في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين)، الذي نظَّمه مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر في ديسمبر 2019م، مع بحث

آخر تم اختياره للمؤتمر؛ لأن الباحث أحمد صالح الرباكي تقدم ببحث للمؤتمر نفسه عن هذا الموضوع مستفيداً من الوثائق نفسها، وهذا التزامن في التناول غير المقصود لا يفسد للبحث العلمي قضية، فمن جهة كان لكل منهما زاوية نظره الخاصة (ولكل مجتهد نصيب)، ومن جهة أخرى فإن دراسة أي وثيقة تاريخية أو نشرها لا يعني الحق الحصري لهذه الجهة أو تلك، بل إنَّ الهدف من ذلك شيوع الفائدة العامة، وحتى تكون الوثائق متاحة للقراءات المتجدِّدة لكشف أبعادها ودلالاتها المتنوعة.

وقد عثر المؤلف على معظم وثائق الكتاب – كما أشار في التمهيد – في منطقة يافع ضمن أرشيف نائب الشرع الفقيه عبد الحبيب بن أحمد حيدر عز الدين البكري، ولا غرو في ذلك فقد كانت الكثير من الحواضر الحضرمية التي تركزت فيها حملات بن قملا تحت حكم بعض القبائل اليافعية؛ ولهذا راسل (بن قملا) الحكام المحليين من آل كثير ويافع للعمل بمقتضيات (الاجتهاد الوهابي) المشار إلى بعضه في متن هذا الكتاب. وتفتح هذه الوثائق بإشارتها غير المباشرة مجالًا للتوسع في قضايا تاريخية متنوعة، منها كُنْهُ التحالفات بين سادة حضرموت

ومشائخها مع المكونات القبلية، والمسائل المتعلقة بالشخصية الحضرمية، ومدى النفوذ اليافعي في حضرموت، وغيرها من المسائل.

وهذا التاريخ المشترك بين يافع وحضرموت ربما يثير القارئ لمعرفة تفاصيله، وهي مذكورة في الكثير من المؤلفات، لكننا نجد من المناسب الإشارة بخطوط عامة إلى التداخل التاريخي في العلاقات بين يافع وحضرموت؛ وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسة: الأولى مرحلة الجندية (العسكرة)؛ عندما كانوا ضمن قوام قوات السلطنة الكثيرية، وهم هنا يظهرون بوصفهم قوات مساعدة لحماية المدن والبلدات الحضرمية، والمرحلة الثانية - الأطول زمنًا - هي مرحلة السلطة أو التسلط اليافعي؛ عندما تمكنوا من تأسيس الإمارات والسلطات، وهذه الوضعية لم تدخلهم في علاقات عداء مع القوى القبلية، والسياسية الحضرمية المنافسة لهم فحسب، بل صاروا بمرور الزمن طبقة حاكمة، وطرفًا عصبويًّا رهن وجوده بالتماسك القبلي اليافعي، وعزز من هذا المنحى ديمومة الهجرة اليافعية إلى حضرموت، التي أدت إلى تأجيل اندماجهم في المجتمع الحضرمي، بعكس غيرهم

من الجماعات والأسر الوافدة التي استقرت دفعة واحدة في حضرموت، والذين لم يمارسوا الفعل السياسي وتبعاته.

أما المرحلة الثالثة؛ فشهدت نهاية وضعهم بوصفهم طبقة حاكمة، وجاء ذلك بعد سقوط السلطنة القعيطية (السلمي) عام 1967م، ففي إثر ذلك التحموا تدريجيًّا في نسيج المجتمع الحضرمي خاصة أنهم لم يتورطوا في أي مواجهات بدافع قبلي عند حدوث التحولات الثورية في حضرموت والجنوب في تلك المرحلة المشحونة بالحلم القومي العروبي، والموضوع ذو شجون ومتشعب الأبعاد؛ لذا نكتفي بهذه الإشارة. وبالعودة إلى موضوع الكتاب نجد أن العنوان (حملة بن قملا) يتماهى مع المسمَّى لهذه الحملات في المؤلفات الحضرمية، وهو أكثر دقة من مصطلح الغزو أو الاجتياح والحملات (الوهابية)؛ بوصفها حركة إسلامية تصحيحية، امتزجت فيها التطلعات السياسية مع مشروع الإصلاح الديني حتى وصلت إلى مناطق كثيرة من أصقاع الجزيرة العربية، وفي بداياتها نالت تأييدًا وتعاطفًا كبيرين، وبالنسبة لحملة بن قملا على حضرموت كان الهدف الديني الإصلاحي هو العنوان الرئيس لها، ولم تكن حضرموت ضمن التطلعات السعودية

السياسية قريبة المدى، وفي دواخل الكتاب وضّح المؤلف البعد الاقتصادي لهذه الحملات، ليس فقط من خلال الأموال التي فرضوها ليرتفعوا عن بعض المناطق التي دخلوها عنوة، بل من خلال التشكيل القبلي اليمني لهذه الحملات، والذين وجدوا في الموجة الإصلاحية العاتية في شرق الجزيرة العربية فرصة للرزق تحت غطاء هذا الخطاب الديني الحاد، الذي قسّم المؤمنين إلى مسلمين ومشركين، ومع ما يتسم به هذا الطرح من غلو، فإنَّ الحضارمة ركنوا في غالب الأحيان إلى الأسلوب المرن في التعامل معهم، ومع ما يقومون به من تهديم للقبور والقباب مما أتاح لهم فرصة للانتظار حتى تهدأ العاصفة.

وبنهاية الحملات الوهابية على حضرموت عادت الأمور فيها إلى سيرتها الأولى؛ لكنها أحدثت صدمة في ثوابت المجتمع الحضرمي، ترحلت صداها في الثقافة المحلية والشفاهية، وصار (بن قملا) يرمز فيها للغزاة والطامعين، ثم استقرت بعض خبايا القصة في دواخل الوثائق وطيَّاتها إلى أن جاءت (حملة الخلاقي) التاريخية العلمية فأعادت إحياءها في ثوب جديد لنستلهم منها الحكمة وتدلنا على جادة الطريق.

إن التحريك الجغرافي الموجه للمذاهب الإسلامية، الذي يتزامن أو يتقدم على التطلعات السياسية، مثّل ظاهرة مؤلمة في التاريخ الإسلامي، وصبغ العالم الإسلامي بصبغة الصراع ، والتناحر المزمن، فأنهكت الدول، وتشتت جهودها، وصارت لقمة سائغة للغزاة عبر العصور، فما أحوجنا اليوم إلى قراءة عقلانية للتاريخ، وإلى خطاب إسلامي يساعد على تمتين العُرا، ويحترم الاختلاف بعيداً عن ثقافة الاستقواء والهيمنة، التي لا تنتج إلا الصراع والمآسي والضعف والتفكك. ومؤلِّف الكتاب البروفيسور علي صالح الخلاقي غنيٌّ عن التعريف، وله عشرات المؤلفات التاريخية الرصينة، وخاصة ما يتعلق بالتراث اليافعي، وعلى صعيد العلاقة الشخصية البينية، وفي بعض محاولاته الشعرية يظهر محبته لحضرموت وأهلها، ويبدو أن هذا الشعور الصادق كان حافزًا ليُعِدَّ عُدَّتَه ويجهز حملته العلمية ويتحفنا بهذا الكتاب الوثائقي، الذي جرت أحداثه في حضرموت، واحتفظت يافع بأسرارها لحينٍ من الدهر، وها هو يبوح ببعضها، وبقي أن نستمع إليه، ونشد الرحال معه.

ملاحظات على كتاب

(قضايا تاريخية من حضرموت من التاريخ السري للاستعمار البريطاني - التزوير واستلاب الهوية)

يعد هذا الكتاب الثاني للباحث والمؤرخ سالم فرج مفلح (رحمه اللَّه)، وقد قوبل في الأوساط الثقافية الحضرمية بوجهات نظر متنوعة المشارب والتوجهات؛ فبينما انطلق البعض من قناعاته الشخصية لأطروحات المؤرخ مفلح، هناك من وجد في آرائه الجريئة الناقدة للمدرسة الصوفية الحضرمية جبهةً معزِّزة لمواقفهم الضدية تجاهها، وفي المقابل ظهرت وجهات نظر مغايرة تراوحت بين الرفض الكامل أو التحفظ. لهذا ما إن صدر الكتاب حتى اندفع إليه المتحمسون؛ للاحتفاء به، بوصفه كشفًا جديداً أو دراسة فريدة، وذلك بتنظيم ندوة علمية تم اختيار محاورها من فكرة الكتاب نفسه، وعندما عرض عليّ الصديق الدكتور عبدالقادر باعيسى المشاركة في هذه الندوة تحفظت في البداية؛ من منطلق أن التعاطي العلمي مع الكتب الصادرة يتم عادة بعقد حلقات نقاش مفتوحة الفضاءات، تضع الكتاب في سياقه العلمي بوصفه اجتهاداً بشريًّا قابلاً

للنقد الموضوعي، ومما عزّز من تحفظي في تلك الأثناء ما لاحظته من أن الجهات المنظمة للندوة - وقد أكون مخطئاً - تقدمت عندهم قضية الترويج للكتاب، والاحتفاء به على قضية النقاش العلمي المستقل، لكن بعد قراءتي للكتاب وجدت من المناسب الإدلاء بدلوي والمشاركة سواءً كانت ندوة، أو حلقة نقاش، أو لنشره في المجلات الثقافية، ومواقع التواصل الاجتماعي، فذلك يتسق مع اهتماماتي في قراءة المؤلفات التاريخية التي أجد فيها إثراءً للمشهد الثقافي الحضرمي، ثم بعد قراءتي المتأنية للكتاب تقدم الواجب العلمي النقدي على غيره من الدوافع الأخرى.

وبداية لابد من الإشارة إلى أن قراءتي المنشورة عام 2008م لكتاب المؤرخ مفلح الأول بعنوان: (حضرموت بين القرنين الرابع والحادي عشر للهجرة؛ العاشر والسابع عشر للميلاد بين الأباضية والمعتزلة - مشروع رؤية)، ممكن عدها جزءًا أصيلاً من هذه الملاحظات لهذا الكتاب الثاني، الذي يُعدُّ امتدادًا عضويًا لرؤية المؤلف التي تبحث بدرجة أساسية في قضية التحولات المذهبية في العصر الوسيط في حضرموت، على خلاف ما هو سائد أو متعارف عليه؛

بمعنى آخر إن قناعاتي المتحفظة على الكتاب الأول لم تتزحزح، بل أسهم الكتاب الجديد في تثبيتها وتجاوزها؛ لهذا درءاً للتكرار وجدت من المفيد الربط بينهما، وذلك ليكون ملحقاً لهذه القراءة في نهاية هذا المقال. وإذا عملنا مقارنة علمية أولية بين الكتابين فلن تكون لصالح الكتاب الثاني البتة؛ لأنه في الأول ظهر الأستاذ سالم مفلح بمظهر المؤرخ الحصيف المستميت المسيطر على الفكرة المركزية لموضوع كتابه، بعكس ما ظهر في هذا الكتاب (الثاني) الذي بدا ملحقاً أو مستدركاً لسابقه؛ ففيه نجد شخصيات (مفلحيّة) تجمعت في المكان الخطأ بخطاب متنافر غير متسق، فيه ما فيه من أسلوب المؤرخ المدقق، وغضب الثوري، وسطحية النسق الدارج فاختلط الحابل بالنابل فكان ذلك على حساب هوية النّص؛ لهذا سلب مفلح نفسَه من مكانه الحصين في كتابه الأول الذي وإن اختلفنا معه لكننا احترمنا وجهة نظره وقدرناها.

وحتى نبتعد عن الحديث العام ولندلل على ما قلناه، ولأهمية القضايا التي يثيرها الكتاب، ممكن أن نحدد بتركيز شديد ملاحظاتنا في النقاط الآتية:

عنوان الكتاب أقرب للمنحى الدعائي التسويقي، وفيه من الارتباك الذي لا يعكس مضمونه؛ فالمعروف في عنوانات الكتب اختزالها لفكرة الكتاب بعنوان عريض، ولا بأس من عنوان صغير توضيحي يحدد مسار الكتاب واتجاهاته. أما في غلاف هذا الكتاب جاء العنوان الأول بخط خفيف (قضايا تاريخية من حضرموت من التاريخ السري للاستعمار البريطاني)، وأسفل منه وبخط أعرض (التزوير واستلاب الهوية)، وهذا يجعل القارئ في حيرة عن أصل العنوان، ومدى علاقته بالمتن، وأيهما يجب أن يقدم، وقد يبدو هذا الترتيب شكليًّا لكن - وهذا الأهم - هو صيغة العنوان: (قضايا تاريخية من التاريخ السري للاستعمار البريطاني) التي تحيل مباشرة على أن (جريمة) التزوير واستلاب الهوية الحضرمية، تم اكتشافها من الأرشيف الاستعماري البريطاني السري، وهو أمر قد يرفع سقف التوقعات في أن المؤلف استعان بكمٍّ هائل وجديد من ملفات ووثائق الأرشيف البريطاني، مكنته من كشف النقاب عن خفايا ذلك التاريخ، وأبعاد مؤامرة الاستعمار البريطاني وعملائه على حضرموت. لكن مع الاقتراب من صفحات الكتاب تتلاشى التوقعات، ويصطدم القارئ

بهلامية العنوان الذي لا يستند ولو على وثيقة تاريخية تسعفه ليرتبط مع مسمّاه، ولو من بعيد. ثم إن الإشارات التاريخية المتناثرة عن الدور البريطاني الخبيث في حضرموت سطحية ومعروفة، ولا تمت للسرية بصلة لا من قريب ولا من بعيد، بل اعترى بعضها أخطاء علمية تاريخية فادحة؛ سنشير إليها في النقطة الآتية.

من أهم الأخطاء العلمية التي تؤكد أن معلومات المؤلف عن تاريخ الاستعمار البريطاني المباشر في المستعمرة عدن، وغير المباشر في بقية سلطنات ومشيخات الجنوب؛ غير دقيقة وبعضها وليدة سرديات خاصة في خيال المؤلف بعيدة عن حقائق التاريخ المعروفة؛ من ذلك ما ذكره عن المستشار البريطاني (هارولد إنجرامس) بتحميله مسؤولية جريمة (مذبحة الحموم) عام 1919م، وأنها جرت بعلمه وتعاونه مع السلطنة القعيطية؛ لكسر شوكتهم، وعلى هذه السردية المتخيلة وصف المذبحة بأنها "كتلة ضخمة من الحقد الاستعماري الدفين" (ص177)، ومعروف أن أول دخول لإنجرامس لحضرموت كان في عام 1934م، عندما قام بجولة معلوماتية استخباراتية عن حضرموت نشرها عام

1935م؛ في كتاب بعنوان (تقرير عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في حضرموت)، وقد تكرر اسم إنجرامس في الصفحات (176- 177) خمس مرات بخصوص هذه الجريمة الكبرى؛ وهو الأمر الذي يؤكد أن إقحام إنجرامس في المذبحة لم يكن على سبيل السهو والخطأ الطباعي المغفور، ومعروف أن المستعمرين البريطانيين لا علاقة مباشرة لهم في هذه المذبحة، وأن تاريخ التدخل الاستعماري المباشر في شؤون حضرموت يعود إلى ثلاثينيات ذلك القرن (العشرين).

ومما يؤكد عدم دقة المؤلف عن تاريخ الاستعمار البريطاني في حضرموت وضبابيته، وصفُهُ لإنجرامس في ذلك العام (1919م) بلقب (المستشار)، بينما هذا اللقب يُعدُّ شكلاً من أشكال التدخل البريطاني في المحميات البريطانية، ظهر بعد تاريخ المذبحة بثمانية عشر عامًا عندما تقلّد إنجرامس هذا المنصب بعد توقيعه مع السلطان صالح بن غالب القعيطي اتفاقية الاستشارة عام 1937م، كما إنه ذكر تاريخ المذبحة 1918م، وهذا غير صحيح والصواب 1919م، وقصة مذبحة الحموم كما تشير إليها الكثير من المصادر التي عاد إليها المؤلف يتحملها

النائب عن السلطان (ناصر أحمد بوبك القعيطي) في الشحر، وأسرة السادة آل العيدروس الذين توسطوا؛ لغرض الصلح، ولا نريد الدخول في التفاصيل، ولكن هذه الضبابية التاريخية – ولن نقول التزوير التاريخي – التي بنى عليها مفلح معلوماته وعبارته الخطابية السابقة: "كتلة ضخمة من الحقد الاستعماري الدفين" تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن صوت الغضب الشعبي، والطرح المتهافت تقدم على رصانة المؤرخ وأمانته، وأن عبء عنوان الكتاب جعله يقحم المستعمرين البريطانيين في الزمان الخطأ والمكان البعيد، وإن كنا لا ننكر سياستهم الخبيثة المدمِّرة أينما يحلون، وحتى بعد أن يرحلوا. وفي السياق نفسه حدّد في الكتاب عام اتفاقية عدن في (1917م)، وتكرر هذا الخطأ في مناسبات أخرى باستثناء (صفحة 294)، ذكر في فقرة واحدة عام 1917م، وذكر أيضاً عام 1918م، وهو العام الصحيح وإذا قبل هذه الخطأ العلمي من طالب ماجستير، فإنه لن يقبل من كتاب يدّعي بأنه يبحث قضايا عميقة من التاريخ السري البريطاني، ومعروف أنه في أثناء الحرب العالمية الأولى 1914– 1918م، كان لكل من السلطنتين الحضرميتين الكثيرية

والقعيطية موقفٌ مغايرٌ؛ فبينما تعاطف القعيطيون مع بريطانيا ومالوا إليها، تعاطف الكثيريون مع العثمانيين، بل وجرت بين السلطنتين في عام 1918م مناوشات سميت بحرب (قسبل) وبالتالي فإن (معاهدة) أو(اتفاقية)عدن الشهيرة عام 1918م عقدت؛ لتريب الأوضاع ما بعد نهاية الحرب.

ويستمر الكتاب في تقديم الدليل العلمي على عدم إحاطة مؤلفه بأبجديات تاريخ التغلغل الاستعماري في حضرموت، عن طريق معاهدات الصداقة مروراً بالحماية إلى معاهدات الاستشارة، ففي صفحة 222 كتب: "في أواخر القرن الثالث عشر الهجري كان الاحتلال البريطاني قد ربط الدولتين القعيطية والكثيرية بمعاهدات الحماية والصداقة معتمداً في ذلك على ما تطلق عليه الدراسات النقدية الكولونيالية (عملاء الصفوة)" (انتهى الاقتباس). من المعروف أن السلطنة الكثيرية دخلت ضمنيًّا في معاهدة الحماية بموجب بنود معاهدة عام 1918 موافق 1336هـ؛ أي في منتصف العقد الرابع من القرن الرابع عشر الهجري. فهل يعقل أن المؤلف لم يطلع على بنود هذه المعاهدة ؟وهل هو على غير دراية بأن من ارتبط

بمعاهدات مع البريطانيين هم القعيطيون ابتداءً من عام 1882م بمعاهدة الصداقة، ثم معاهدة الحماية عام 1888م، ومعاهدة الصداقة متقدمة على الحماية، بينما قدم في النص المقتبس الحماية على الصداقة، وهذه ليست حقائق سرية، بل هي منشورة في كل الكتب التي تناولت هذه المرحلة، والتي عاد المؤلف إلى معظمها في مصادره.

وفي (صفحة 93)، يذكر: إن صلح إنجرامس سنة 1934م أي قبل الوظيفة الرسمية لإنجرامس في حضرموت، بينما المعروف أن إعلان الصلح كان في عام 1937م إلى عام 1940م، ثم تم تجديده لعشر سنوات أخرى، وهناك أخطاء أخرى لكننا نكتفي بهذه الإشارات التي تؤكد أن معلومات المؤلف التاريخية عن الاستعمار البريطاني في حضرموت غير دقيقة، وبعضها يصل إلى الخطأ القاتل، الذي ينسف ما تقدم من أطروحاته، والمقدمات المغلوطة تؤدي ـ بلا شك ـ إلى نتائج مغلوطة.

لكن لو تم إعادة ضبط العنوان قد نجد الثمين في الكتاب الذي يستحق المناقشة؛ خاصة قضية الهوية الحضرمية

المسلوبة على حد وصف العنوان، وهي تحتل الصدارة في رؤية المؤلف؛ لهذا سيلاحظ القارئ تدفق شحنات مركزة لتأكيد هوية حضرموت الإباضية، ولا مشكلة في ذلك فهي وجهة نظر تاريخية خاصة من حقه تبنيها والدفاع عنها، لكن المشكلة تكمن في استدعاء التاريخ ليتسيّد الحاضر، وغاب عن الكتاب أن الهويات الثقافية في المجتمعات البشرية متحركة، فهناك الكثير من الشعوب غيرت من لغاتها، وديانتها، على سبيل المثال (مصر الفرعونية، ومصر القبطية، ومصر الرومانية، ومصر العربية). وهناك التغيرات المذهبية عند معتنقي الدين الواحد، وعلى أية حال فإن معظم التغييرات الثقافية المجتمعية تكون في بداياتها غير اختيارية، ومع مرور الزمن وتجذر حقائق الواقع يحدث ما يمكن وصفه بالقبول الجمعي للسائد الصامد، وخاصة عندما يكون محرك التغيرات من داخل المجتمع نفسه، وليس من خارجه؛ مثال على ذلك التحول العنيف أو القسري في المجتمع الإيراني الفارسي من مذهب أهل السنة، إلى المذهب الجعفري الاثني عشري. وقريب من ذلك روما (إيطاليا) في عهد الإمبراطورية

الرومانية الوثنية المقدسة، ثم عهد حكم البرابرة، وأخيرًا روما المسيحية.

وما حدث في حضرموت في تاريخها الإسلامي والحديث والمعاصر؛ هو تغيرات مذهبية في إطار الثقافة الإسلامية الجامعة، وأيًّا كانت مسببات هذه التغيرات، وتبعاتها الضارة فإن حضرموت تفاعلت مع الصراعات المذهبية، والتحولات السياسية؛ لهذا فإن التوقف عند ملمح ثقافي تاريخي بالدعوة (الثورية)؛ لإحيائه وقد صار في ذمة التاريخ، ولم يعد له مزاج مجتمعي، أو قبول عام، يعد ضربًا من التمنيات الخاصة – ولم نقل الهذيان- لأنه بهذا المنطق الغريب أولى في حضرموت المطالبة بثقافة مملكتها القديمة؛ التي كانت سائدة لما يقارب الألفين عاماً قبل الإسلام. ومن هنا تأتي الأهمية في الدراسات التاريخية الرصينة لفصل خطاب التاريخ – الذي يبحث عن الحقيقة؛ ليستمد منه التجربة والحكمة بوصفة كتلة واحدة بما له وما عليه – والخطاب التثويري؛ لتغيير الواقع بمحاولة نسف مراحل منتقاة من التاريخ، واستدعاء أخرى لجعلها المنقذ لحاضره.

ولتوضيح ما ذهبنا إليه بدايةً نشهد بعمق أطروحات المؤلف النقدية للمصادر الحضرمية، لكنه في تقديرنا لم يستطع الانفصال عن (مفلح) المناضل؛ صاحب القضية الوطنية التي لها مفرداتها الثورية والتنويرية المسموح بها في سياقاتها، ومكانها المستقل في ميادين النضال، وساحات الوغى، وأعمدة الصحف والمجلات، ومن أمثلة هذا الخطاب الثوري قوله في صفحة 9: "ولهذا وجب تفكيك نصوص تلك الرؤية لاكتشاف خباياها، وأسرارها من أجل تجاوزها وإزاحتها من المشهد الوطني إلى غير رجعة؛ كشرط أساسي للنهضة والبناء"، وقوله في صفحة 10 : "..إن معاناة شعبنا منذ وطئت أقدام المستعمرين الإنجليز إلى اليوم، هي نتيجة مباشرة لسياستهم التدميرية التي أخرجت شعبنا من التاريخ الإنساني ليصبح في عداد الشعوب المنقرضة وهي حية"، وقوله في 53 : "...لأنه أكمل طمس الهوية الحضرمية السياسية والثقافية والاجتماعية للشعب الحضرمي، وجعلها أثراً بعد عين، وأورث حالة عمى وطني دفع ثمنها الحضارمة غالياً من المعاناة والدماء والتمزق والتخلف والجهل".

في هذه النصوص المختارة حمّل المؤلف الاستعمار البريطاني، والمدرسة الحضرمية الصوفية كل الرزايا والمعاناة، ودعا خاصة إلى الثورة ضد (حضرموت الصوفية)؛ لأنها جاءت – كما يرى – على حساب (حضرموت الإباضية)، وهو بهذا يقدم افتراضاً غير مباشر مفاده؛ إنه لو قدر للمذهب الإباضي في حضرموت الامتداد ستكون الأمور أفضل، وهو افتراض لا يستطيع أحد أن يرفضه أو يقبله؛ لأنه لم يحدث، ولكن لا بأس من المقاربة مع الشقيقة (سلطنة عمان)، التي امتد فيها المذهب الإباضي في معظم أرجائها لقرون عديدة، ومع هذا وإلى عام 1970م – أي قبل وصول السلطان قابوس باني نهضة عمان الحديثة إلى سدة الحكم – كانت الأوضاع العامة فيها أكثر سوءاً مما هو عليه في حضرموت (الخرافية)، وسر الحكاية يكمن في أن عمان تقدمت بإدارة وطنية سليمة ومخلصة، بينما حضرموت تعثرت؛ لأسباب عديدة ليس لها علاقة قريبة بالمذاهب الدينية وحركتها، ((إنّ اللَّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)).

وفي الكتاب الكثير من مفردات الخطاب الثوري سنشير لبعضها عند الحديث عمّا وصفناه (بغضب النصوص)، لكن

الجدير بالإشارة في هذا السياق أن الكتاب الذي مدّ خطابه المعادي للصوفية حتى عصرنا الراهن، ودعا لإزاحتها كطريق وحيد نحو المستقبل المنشود، تغافل بشكل غريب عن واقع حضرموت الراهن، وانقسامها بين الصوفية (المحتلة لحضرموت)، وبين السلفية بكل أنواعها (الوافدة على حضرموت)، والتي صار لها مؤخراً ثقلها الموازي. صحيح أن المؤلف المؤرخ سالم مفلح ينتمي ثقافيًّا للوسط السني الشافعي المعتدل غير المحسوب لا على الصوفية ولا على السلفية، لكن عدم إشارته إلى هذا التزاحم الذي يشترك أصحابه في القطيعة مع (هويتهم الإباضية الوطنية القديمة)، يثير الكثير من علامات الاستفهام.

وضبابية معلومات المؤلف عن تاريخ الاستعمار البريطاني في حضرموت – كما سبقت الإشارة – جعلته يفترض وقائع لا مكان لها في التاريخ، ثم يشعلها بأسلوب ثوري يمكن وصفه إيَّاها بـ(غضب النص) فهو يصب جام غضبه على المكتبة السلطانية، ويصفها بالشيطانية؛ لأنها احتضنت ـ بزعمه ـ كتابين متآمرين على حضرموت، وترك كل ما فيها من مؤلفات تعد بالآلاف، ثم ترك

الاستعمار وما ينهبه من ثروات حضرموت، وصوّر مصير الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس بأنه قائم على مؤامرتهم لتأصيل الصوفية؛ كي تعيش في أمان، كل هذا بلا دليل علمي أو سراج منير، وفي هذا الصدد دمغ الكتاب بنصوص اتسمت بالطرح السطحي الملتحم بالغضب الشخصي من ذلك قوله: "غير إن إنشاء المكتبة في ظل الاستعمار البريطاني، لا بد أن يكون وراءه هدف تدميري قاتل للهوية الوطنية"، وهنا لا تعليق لنا.

وتأكيداً لنصوص الغضب التي ظهر فيها المؤلف شاهراً سيفه – وليس قلمه – نلاحظه يستخدم ألفاظاً لا تليق بأهل القلم، وأصحاب المشاريع الثقافية الكبرى؛ لهذا ظهر الغضب في النصوص عند إصراره على قذف المتآمرين على هوية حضرموت ـ بحسب رأيه ـ بمفردات الشتيمة مثل "دناءة ، وخسة وخسيسة ونذالة وتبخيس قذارة وحقارة...وغيرها" وهي تنتشر في الكتاب انتشار الغضب في الورق، وإذا قيل أن المؤلف حُر في أسلوبه، ومفرداته لتوصيل فكرته، وبلوغ غاياته، فإن أسلوب الغضب الجامح كثيراً ما يهز رؤية المؤرخ حتى لو عزّز آراءه واجتهاداته بالوثائق الدامغة.

وفي رأيي أن العنصر القوي في الكتاب يكمن في نقده التاريخي لبعض المؤلفات الحضرمية المشهورة في القرن العاشر الهجري وما بعده، لكن غلب على كثير من الاجتهادات أسلوب التأكيد من زاوية نظره الخاصة لقضايا تاريخية يصعب القطع فيها، وهذا جعله كمن يقرأ النص بعين واحدة، ومعروف إنه في غياب الأدلة الدامغة يستخدم المؤرخون عادة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي؛ وهما من المناهج التي تقرب الصورة ولا تؤكدها؛ لهذا تجدهم كثيراً ما يستخدمون مفردات مرنة مثل: **ويبدو لنا، وفي اعتقادنا، ولعله ..إلخ** التي تحترم القارئ وترفع من قيمة المؤلف الذي هو غير ملزم بتأكيد ما غاب عنه الدليل القطعي؛ من أمثلة ذلك قوله: في صفحة 21 :"إن ما تم حذفه من نص الخبر هو (بن) في (يسر بن نجم)...." وهو بهذا يختلق نصًّا جديداً ظنيًّا، ولا يذكر مصادره، وفي صفحة 29 يورد أيضًا نصًّا من كتاب شنبل: "وقيل في السنة التي قبلها وصل السلطان جعفر" ويعلق المؤرخ مفلح على النص بقوله: "وهل يعقل أن يكون غير متيقن من سنة حدوثه" بينما لفظة (قيل) تدل على المرونة، وليس الجزم وتتسق مع نصوص

المصادر التي تعتمد على الحوليات، ومن الأمثلة التي تجعل استنتاجات المؤلف واهمة قوله: في صفحة 45 : "من المؤكد أن يكون هذا الخبر منقولاً من مصدر تاريخي إباضي حضرمي، ولا بد أن صاحبه قد أورد كل تلك الأبعاد في صياغته الأصلية"؛ فهو هنا يؤكد ويقطع بدون ما يثبت استنتاجاته بمصادر تسنده، بينما لو استعان المؤلف بمفردات مرنة – كما سبقت الإشارة – كأن يقول ويبدو لنا.... إلخ...لكان أقوم، وأقوى لحُجَّتِه.

وفي ثنايا صفحات الكتاب تستمر السرديات المتخيّلة التي تتعسف على النصوص بإسقاطات حديثة، لا تستوعبها المراحل السابقة فهو يستخدم مصطلح الشعب الحضرمي، والوطن الحضرمي، ويصوره كأنه لحمة سياسية متأصلة في التاريخ، ثم يقلّل من هذا الشعب دون أن يقصد عندما يقول: إن أصحاب الرؤية السائدة شلوا حركته، وأنهم زرعوا فيه نفسية الإنسان المدجن بثقافة الهزيمة والانكسار. وفي الآن ذاته تفترض إحدى السرديات شخصية الحضرمي المثالية النقية المقاومة، لاسيما عندما تحدث عن الهجوم الكثيري على بلدة قيدون قال: إن هذه الأفعال القبيحة يستحيل أن يقوم بها جنود حضارم في

جيش بدر في حق أهلهم" (صفحة 83)، وهذا التنزيه العاطفي للحضارمة المبالغ في رفعهم عن طبيعة المجتمعات الإنسانية، التي لا تخلو من وجود نماذج الخائن، والخانع، والمجرم والبطل والشجاع والمخلص، وهذا الطرح الذي يسهل الرد عليه بمواقف تاريخية ومعاصرة نستنتج منه بأن هناك حضرموت مثالية متخيّلة تمناها المؤلف، لكن الكتابة التاريخية الرصينة هي التي تعيد تصور الأحداث، وتقريبها كما كانت، وليس كما نحب ونتمنى.

والخلاصة إن الكتاب **مزيج من التاريخ، والخطاب الوطني الثوري، والسرديات المتخيّلة**؛ ولهذا سيُقرأ من زوايا نظر متنوعة، لكن هذا الثلاثية شبه المتنافرة في رأينا نحن طلبة علم التاريخ قلّلت من القيمة التاريخية للكتاب – مع ما سبق ذكره من نماذج لأخطاء تاريخية وصفناها بالقاتلة – ومعروف أن هوية المؤرخ المنهجية تضيع عندما يتحول إلى جبهة تضطره إلى التمترس في خندق ضيق لمواجهة عدو افتراضي يتصيّد هفواته، ومثالبه، وهو بهذا يحرم نفسه من الفضاء المفتوح حيث حرية التحليق، واتساع الرؤية، وسلاسة الهبوط.

- ملحق.. وهو مقالنا عن كتاب مفلح الأول، نشر في كتابي (تأملات منتصف الطريق أربعون مقالة ومقالة)

صدر مؤخراً عن دار حضرموت للدراسات والنشر كتابٌ مهمٌّ بعنوان: (حضرموت بين القرنين الرابع والحادي عشر للهجرة؛ العاشر والسابع عشر للميلاد بين الإباضية والمعتزلة، مشروع رؤية) تأليف الأستاذ سالم فرج مفلح. وضّح فيه المؤلف رؤيته العامة للكتاب بأنه يحاول تقديم مشروع رؤية تعالج بعضًا من العيوب الكثيرة التي يعانيها المكتوب عن تاريخ حضرموت الوسيط، وخلاصة ما أراد أن يقوله المؤلف: هو أن الأوضاع المذهبية والعقائدية والسياسية في حضرموت في العصر الوسيط لم تكن سنيِّة، بل كانت بين الإباضية والاعتزال، وظلت كذلك حتى العصر الحديث عندما ظهر على مسرح الأحداث السلطان بدر بن عبداللَّه الكثيري (بو طويرق).

ولأن المؤلف قدّم رؤية مغايرة عما هو معروف ومكتوب ومتداول عن تاريخ حضرموت السياسي والمذهبي، فقد أثرى هذا الطرح الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط الثقافية المهتمة بتاريخ حضرموت، وتعدّدت

الآراء والمواقف حوله، بين التعاطي المرن، والإعجاب المفرط، والرفض المطلق.

وما سأسجله هنا يدخل في باب التعاطي المرن مع هذا الكتاب المثير؛ عن طريق ملاحظات عامة وعابرة دونتها في أثناء القراءة؛ حاولت أن تكون بعيدة عن لغة الذم والمدح، أو اقتناص الأخطاء.

لقد انطلق المؤلف من منهجية واضحة وهي الشك تارة، والرفض والتحييد تارة أخرى لأغلب ما وصلنا من الموروث الثقافي لفترة الدراسة المتناولة، والتي تتعارض في أطروحاتها مع الفرضيات المسبقة للمؤلف، ولكنه يعود إلى نصوص محددة لصالح مشروع بحثه، وقد وجد ضالته في نصوص أدبية يرى أنها أفلتت من يد الاغتيال، وواقع الحال أن المؤلف معذورٌ بعض الشيء عندما لجأ إلى بعض النصوص الأدبية، واجتهد في قراءتها وحاول استنطاقها؛ لاستجلاء جانب من الحقيقة التاريخية الغائبة والمغيبة. وفي اعتقادي أن الاستخلاصات التي خرج بها المؤلف لا تتحمل البناء المعرفي الكبير، والجديد الذي حاول أن يبرزه في مشروع الرؤية.

إن القراءة المجدية لأحداث التاريخ لابد أن تكون متجددة ومتأنية؛ لأن حقيقة الماضي لا تنكشف دفعة واحدة، بل عبر درجات ومراحل متتابعة وبوجوه جديدة، ولكن يشترط عند القراءة المتجددة للتاريخ ومصادره الابتعاد قدر الإمكان عن هيمنة الفرضيات المسبقة، ومنطق اقتناص السقطات.

والكتاب جمع بين محاولة تأكيد رؤية خاصة عند المؤلف ومشروع الرؤية، وكنتُ أظن قبل قراءتي للكتاب بأنني سوف أغرق في بحر من التساؤلات، أو سأمتد مع خطوط عامة عبر قرون عديدة من تاريخ حضرموت الوسيط والحديث، وإذا بنا نوجَّهُ من البداية وعن دراية إلى ما أراد أن يؤكده المؤلف، واضعًا أمامنا مقدماته ودافعاً لنا بلطف إلى نتائجه، وفي اعتقادي أن المؤلف ـ وعن وعي منه ـ ترك للباحثين والمهتمين فضاءً واسعًا لاختيار تساؤلاتهم، ورمى حجارته في المياه الراكدة؛ حتى تتسع دوائر المعرفة وتحتوي التساؤلات.

ولا شك إن المؤلف كباحث موضوعي يتمنّى ظهور الحقيقة التاريخية، أو ما يقرب إليها وإن بدت على عكس

ما يرى، وان كنت مع من تشكّك في أكثر أطروحات المؤلف، فإن هذا الشك أو الرفض يستجوب طرح الدليل العلمي المغاير، وهذا كما يبدو هدف معلن للمؤلف لاستدراج (الناس) نحو إعادة قراءة التاريخ، وإن أمكن إعادة كتابته.

ومن الأمور التي لفتت النظر في الكتاب؛ ذلك البُعد المذهبي الطاغي للأحداث السياسية التي شهدتها حضرموت في فترة الدراسة، وقد صرح المؤلف في أكثر من موضع أن صراع القوى المتنافسة في حضرموت، هو صراع مذهبي بغطاء سياسي وليس العكس، وهذا الطرح الصارم يجرد الأحداث التاريخية من كونها حركة بشرية تتأرجح فيها أولويات الصراع البشري وفقًا لمتغيرات المصالح، وتنوع المؤثرات، وتغير موازين القوى.

ومما يلفت النظر أيضًا في هذا الكتاب أن المؤلف رفض الرواية السائدة على وجود التصوف في حضرموت، قبل القرن العاشر الهجري، وميّز بين الزهد الذي كان سائدًا في حضرموت والتصوف، وإذا كان تاريخ حضرموت إلى القرن الثامن الهجري يكتنفه الكثير من الغموض حسب اتفاق معظم المؤرخين، فإن الفترة اللاحقة تمثل حالة انفراج

نسبي إذ يستطيع الباحث الصبور انتزاع مادته التاريخية من مصادر الموروث الديني والاجتماعي الحضرمي، هذا فضلًا عن المصادر اليمنية الأخرى التي تناولت أحداث اليمن بشكل عام، وهذا من شأنه تصحيح بعض الآراء التي وردت في مشروع الرؤية. وعلى سبيل المثال يظهر ذلك واضحاً عند الانقسام الداخلي المذهبي المسيَّس بين أمراء السلطنة الكثيرية في بداية القرن الحادي عشر الهجري، وتدخل الدولة القاسمية الزيدية فيه. فبالعودة إلى المصادر القاسمية مثل (تحفة الأسماع والأبصار) للجرموزي، و(طبق الحلوى) لابن الوزير، و(تاريخ اليمن) لحسام الدين الملقب أبو طالب لا نجد النفَس المذهبي عند تناولهم للعلاقات القاسمية الكثيرية، ونستنتج من هذه المصادر أن الصراع كان سياسيًا بأهداف متنوعة.

إن الهزة الفكرية التي تعمدها الأستاذ سالم فرج مفلح جديرة بالتأمل وإمعان الفكر، وهي رؤية قد نختلف أو نتفق معها، لكنها في جوهرها دعوة صادقة تبحث عن حقائق التاريخ، وتستفز الهمم. والكتاب (المشروع) ككل المشاريع يحتاج إلى العمل المؤسسي، والجهود المشتركة

ما يشبه

الرثـــــــاء

المؤرخ
عبدالرحمن جعفر بن عقيل ...
وللوفاء أهله

ورحل عاشق التاريخ؛ عبد الرحمن المثقف الإنسان، وتفاصيل جميلة كثيرة، في فضاء التاريخ كانت البداية للتعارف، ولأن الطيور على أشكالها (تطير) حلقت مع المؤرخ عبدالرحمن بن عقيل في عوالم هذا التاريخ ومسالكه التي لا تنتهي. صحيح أن معرفتي به جاءت متأخرة بحسب تسلسل معرفتي بالمثلث العقيلي (بدر- د .عبدالعزيز - عبدالرحمن) لكنها تقدمت بأواصر متينة، ولم تهتز بتقدم السنين وتقلب الأحوال وبعد المسافات، وهو على ما يعرف عنه من حذر في تكوين العلاقات إلا أنه في داخله شخصية مرحة مفتوحة لمن وثق فيه، وارتاح إليه، وكانت أول مشاهدة مباشرة له خارج عالم الكتب في اتحاد الأدباء والكتاب بالمكلا، وكما تأخرت علاقتي به مقارنة بشقيقيه ثم تقدمت، صار ذلك الأمر - أو هكذا يبدو لي - مع الزملاء في اتحاد الأدباء والكتاب لا سيما مع الأصدقاء الدكتور عبده بن بدر، والدكتور عبدالقادر باعيسى، والدكتور سعيد الجريري، وقد لمست

ذلك من خلال كثافة تواصلنا عند زياراته إلى مدينة المكلا قادماً من محل إقامته الدائمة بمدينة الخبر بالمملكة العربية السعودية، فتارة تجد هذا الثنائي في مدينة الشحر في منزل المؤرخ عبدالرحمن الملاحي (يرحمه اللَّه)، وتارة في منزل المؤرخ عبداللَّه صالح حداد (أطال اللَّه في عمره)، وأحياناً نغزو بسيارته أرياف مدينة غيل باوزير للوصول إلى أهدافه التوثيقية المخطط لها، وفي أحايين كثيرة نغوص في حواري مدينة المكلا ليصطاد بكامرته ما يروق له من زوايا البيوت وتفاصيلها المدهشة، في عشق يكاد ينافس عشقه للتاريخ وأهله، وفي المساء يكون لنا سبح طويل مع الأصدقاء في مقاهي مدينة المكلا هناك حيث السمر المكلاوي المعمد بنسمات البحر، والمعجون بحديث السياسة، والثقافة وكل ما يخطر على البال.

وفي معظم زياراته لمدينة المكلا يكون لبيتي شرف ضيافته ـ أكثر من مرة ـ بعد قبول شروطه الصارمة بأن تكون وجبة الغداء مكونة من (الصيادية المكلاوية) المشهورة، وحقيقة الأمر دائمًا ما تكون (الوليمة) هي الهامش، والحوار الأخوي الثنائي هو المتن، وأحيانًا يخترق هذا الثنائي (المشفر) الصديق سعيد الجريري، ومعروف في

(بروتوكول) عزومة الغداء في مدينة المكلا أنه عادة ما ينتهي وقتها في أحسن الأوقات الساعة الثالثة عصرًا، ولكن حميمية اللقاء تجعلنا نتجاوز التقاليد المرسومة ليمتد المتن بسلاسة إلى ما بعد الساعة العاشرة مساء..

وقد شاءت الأقدار ومحاسن الصدف أن يدرس ابني محمد في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والجامعة لا تبعد عن منزل المؤرخ عبدالرحمن ـ في مدينة الخبر ـ مسافة ربع ساعة بالسيارة أو أقل، وهذا هيأ لابن عقيل فرصة سانحة (للانتقام) وصار ابني محمد (الضحية) في ولائم بن عقيل العامرة حيث الوليمة هي المتن، ويبدو لنا أن المؤرخ عبدالرحمن كان يردد – بعد كل وليمة – وبلسان حال (القبيلي) يا آل جسّار: (الطارف غريم) وكل ذلك يتم بروح كريمة مرحة، ونفس طيبة أصيلة، وهذا ما جعل ابني محمداً يشعر في غربته – كما أخبرني – بالعزوة ودفء الأهل في جوار عمه عبدالرحمن بن عقيل (يرحمه اللَّه) وقد أصاب من قال: (شيّد لنفسك في كل بلاد حصن). عندما تخرج ابني محمد في الجامعة بمرتبة الشرف الأولى بحسب تقاليد الجامعة يعطى للطالب دعوة واحدة خاصة لمن يختار لحضور حفل التكريم، وأرسل لي

محمد الدعوة، وما كانت المسافات الطويلة، والأماكن البعيدة لتمنعني من حضور الحفل، ولا تكاليف السفر، ولكن قوانين السفر العربية الصارمة، بل القاسية كانت هي العائق الوحيد.. المهم كان لا بد من البحث عن بديل فكان الصديق، والعم عبد الرحمن هو المرشح الوحيد وفعلاً لم يخب الظن فيه وكان نعم العم ونعم الصديق.

وخلال سنوات معرفتي بالمؤرخ عبد الرحمن بن عقيل (يرحمه اللَّه) استمرت رحلة الكتب بين مدينتي المكلا والخبر سواءً مؤلفاتنا الخاصة أو الهدايا المتبادلة من الكتب، وكانت مجلة حضرموت الثقافية الصادرة عن مركز حضرموت للدراسات التاريخية تصل إليه بعد صدورها مباشرة، والوسيط في ذلك الصديق عمر بن عبد العزيز بن عقيل.

كان آخر تواصل مع المؤرخ عبدالرحمن بن عقيل قبل وفاته بأقل من شهر، فقد أخبرني أنه في مدينة الرياض لإجراء بعض الفحوصات، ثم حدثني عن مقالي الأخير في مجلة حضرموت الثقافية؛ وما تضمنه من الإشارة إلى شخصية (مبيريك) المكلاوية، وقال عنده معلومات عن

نوادره جمعها من مقابلات شخصية مع معاصريه، ووعدني عند عودته إلى مدينة الخبر بإرسالها، كما وعدني بإرسال مقال سبق أن نشره في صحيفة شبام؛ وهو دراسته الرائعة عن تنوع التسميات في التجمعات القبلية في حضرموت بعد إجراء إضافات معينة، واستبشرت خيراً، بعد أسبوع أرسلت للمؤرخ عبدالرحمن رسالة قصيرة لم يرد عليها وظهر أنه غير متصل قبلها منذ أيام، فأدركت بعد اتصالات خاصة أن الأمر جلل وظللت منقبضاً مع الدعاء له بالشفاء العاجل حتى جاء الأمر المحتوم، والخبر الحزين ..عبدالرحمن انتقل إلى رحمة اللَّه .. الحمد للَّه،، إنا للَّه وإنا إليه راجعون.

الدكتور صالح علي باصرة ...
رؤية من الخارج

في قاعات الدرس الجامعي كانت بدايات معرفتي بالدكتور صالح علي باصرة؛ وذلك عندما قدم من مدينة عدن وجامعتها إلى كلية الآداب والتربية والعلوم بالمكلا مدرساً لمقرر تاريخ العرب المعاصر، في مرحلة دراستي للبكالوريوس لهذا كنت منذ الوهلة الأولى في موضع التلميذ، وظل هو في موضع الأستاذ وما يزال. قبل ذلك لا أتذكر أي مناسبة جمعتنا في مدينتنا وبالذات في حي السلام؛ حيث لا يزيد الفاصل بين بيتينا عن الكيلو متر، وربما فاصل العشر سنوات التي تفصل جيلي عن جيله جعلت اللقاء يتأجل إلى منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ عبر بوابة مدينة عدن حيث سكن فيها واستقر.

ثم تشاء الصدف أو قل المقادير أن يكون لقاؤنا في بداية تسعينيات ذلك القرن في جامعة عدن ذاتها، وفي مكتب قسم التاريخ عندما سجلت في برنامج الدراسات العليا ، فكان ـ يرحمه اللَّه ـ إلى جانب رئاسته لقسم التاريخ قد شغل منصب عميد البحث العلمي والدراسات

العليا، وهذه الوضعية جعلتني ـ للمرة الثانية ـ في موضع التلميذ في السنة التمهيدية لاسيما في مرحلة الماجستير تخصص التاريخ الحديث والمعاصر. ومن المهم الإشارة إليه أن مكتب قسم التاريخ في عهده كان بمثابة قاعة يلتحم فيها أساتذة القسم مع طلاب الدراسات العليا، وهذه المسافة القريبة كانت تشعرنا بالألفة وبوضعنا المميز عن طلبة البكالوريوس، وفي هذا المكتب كنا أيضًا نستمع لحوار الأساتذة ونصائحهم وننقل لهم همومنا ومشاريعنا وتطلعاتنا. كما أن الأستاذ باصرة جعل من مكتبه في القسم قاعة لإلقاء محاضرته على طلبة الماجستير، ومما لفت نظري الذاكرة المتقدة للأستاذ باصرة، وذلك بعرضه للمعلومات دون الاستعانة بأي أوراق، أو حتى نقاط وهو عكس ما كان يقوم به عند تدريسه لنا في مرحلة البكالوريوس، فكان يستعد بكروت مكتوب فيها نقاط المحاضرة الأساسية لتساعده على الانتقال السلس لموضوع المحاضرة.

في خلال السنة التمهيدية في سنة 1993م عرفت أن أستاذي صالح باصرة محسوب على جماعة (الزمرة)، رغم أنه يسكن في عدن قلعة جماعة (الطغمة)، وكما هو

معروف شهدت هذه السنة مرحلة ذروة الاحتقان بين ساسة الجنوب والشمال، وكنت أشعر من خلال حواراتنا أن الأستاذ باصرة يتمنى أن ذات الشوكة تميل لصالح (الزمرة) المتحالفة مع كتلة السلطة في صنعاء؛ بدوافع الصراع الجنوبي الجنوبي بعد أحداث 13 يناير 1986م وتداعياتها، وعلى ما أظن إلى ما قبل حرب 1994م، كانت شخصية باصرة الأستاذ الأكاديمي المتمكن، والإداري الناجح هي السائدة مسنوداً في ذلك بمكانته العلمية، وابتعاده الإجباري عن المعترك السياسي، ولكن دوام الحال من الحال.

بعد حرب 1994م غادر الدكتور باصرة مرحلة الحذر السياسي؛ فقد أوجدت تداعيات الحرب الأهلية أوضاعاً مغايرة، أزيح بنتائجها المأساوية برجال وساسة، وتقدم رجال وساسة؛ ولأن باصرة محسوب ـ بموجب التصنيف الجنوبي الحاد ـ كما ذكرنا على جماعة الزمرة فكان وضعه في موضع المرضي عنه من السلطات المنتصرة؛ ولهذا شغل مباشرة منصب القائم برئاسة جامعة عدن، ثم رئيسها ويبدو لي أن مرحلة باصرة السياسي والأكاديمي تداخلت وتصارعت في داخله، فالقوى المنتصرة الغازية

كانت على عداء سافر مع أهل الجنوب عامة، ومدينة عدن التي يسكنها خاصة. كما أن سياسة التهميش للجنوب المهزوم كانت سياسة معلنة وشبه معلنة، وكان تقريب الوجاهات الجنوبية ليكون واجهات للُّحمة الوطنية اليمنية، وتزيين صورة النظام تكتيك لا يخفى على عين اللبيب، وفي هذه الظروف المتداخلة والمشحونة بالصراع، وتمزيق النسيج الوطني الذي لا تبدو عليه النوايا الإصلاحية برز باصرة السياسي بهذا المنصب الأكاديمي الرفيع، ولعله بعقلية المؤرخ كان يدرك حساسية المرحلة، ويبدو لي أنه راهن في داخله على غلبة باصرة الأكاديمي المهني على باصرة السياسي؛ من خلال العمل على تحقيق إنجازات تترك بصمة تحسب له، وتغطي ما قد يحسب عليه من رضا الحكام الذين يتسابقون في الآن نفسه على تقسيم الغنائم، وهي وضعية مرتبكة ومشوهة لا تتسق مع أحلام الوطنيين الصادقين، ولا نريد الخوض في سياقات المرحلة وشحنتها الدافعة لحركة التاريخ حتى لا يظن بأننا نبرر المواقف. عندما غادر الدكتور باصرة جامعة عدن إلى رئاسة جامعة صنعاء، ثم الدخول إلى باب وزارة التعليم العالي وزيراً، كان قد ترك

بصمة حقيقية في جامعة عدن وسمعة طيبة بتيسيره إجراءات ابتعاث الهيئة التدريسية المساعدة، كما شهدت مرحلة رئاسته لجامعة عدن ازدهار مرحلة طباعة المؤلفات، واحتلت المؤلفات عن حضرموت نصيباً واضحاً منها. في مرحلة صنعاء عاصمة الحكم انتقل باصرة إلى مرحلة السياسي المحترف، وإن ظل شكليًّا تحت عباية التعليم العالي، وهي مرحلة مكثفة ومرهقة في حياته المهنية والوطنية، وأعتقد أنها ستحتل حيّزاً كبيراً في مذكراته التي أخبرني قبل سنتين بأنه معتكف على تدوينها.

في المدة من عام 1994 إلى ما قبل خروجه من العمل السياسي، وعودته إلى بيته في عدن ـ بعد ثورات الربيع العربي ـ لم تتأت فرص للقاء به ولم أسع إلى ذلك سبيلاً وكنت متابعاً عابراً لتحركاته مع متابعتي للمشهد الوطني العام الذي كان يغلب عليه عدم الاستقرار والضبابية، وهذه الوضعية عكست نفسها على شخصية باصرة المتعددة الاهتمامات والمناشط، فتأرجح بين رجل الدولة والأكاديمي الإداري والمؤرخ، وبعيداً عن الموقف من السلطة القائمة وقتئذ فإن باصرة برز رجل دولة يشار إليه

بالبنان، كما أنه ترك أثراً لا تغفله العين لإدارته جامعتي عدن وصنعاء ثم وزيراً، وعندما شرع في الكتابة التاريخية قدم أبحاثاً تدل على منهجية وتمكن.

لكن هذا التعدد في الاهتمامات أسهم في تشتيت فكره، وفي عدم تركيزه على جوانب معينة. فالعمل السياسي في بلد متخلف مثل اليمن، ومثخن بالفساد الإداري والمالي لا يؤدي إلى البناء المؤسسي لمنظومة الحكم مهما أخلص المخلصون، كما أنه لا يهيئ فرصاً للإبداع والتأليف التاريخي؛ الذي بالضرورة يتطلب الاستقرار النفسي والصفاء الذهني.

وتعني عودته إلى مدينة عدن – بعد ابتعاده عن المشهد السياسي– مما تعني عودته إلى أجواء البحث العلمي التاريخي حيث مكانه السليم إن صح التعبير وفيها أسس سنة 2014م مركز الرشيد للتنوير والتدريب والدراسات؛ لتبدأ مرحلة جديدة أقرب إلى الهدوء والسكينة ساعدته في تعزيز التواصل المجتمعي العدني، ولكنه عاد وقد أخذت سطوة المرحلة وصراعاتها الدراماتيكية نصيباً من صحته، وعلى أية حال هيأت هذه المرحلة بالنسبة لي

فرصة مناسبة للتواصل معه؛ خاصة بعد أن تم تأسيس مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر 2015م. وكنت في كل زيارة لعدن أحرص على مقابلته، وكان ـ يرحمه اللَّه ـ لا يكتفي بالترحيب، بل يبادر بإرسال سيارته الخاصة؛ لنقلي عند الذهاب والإياب من مكان سكني إلى بيته، كما كان يسمح لي في ديوانه بإلقاء كلمة للتعريف بالمركز وأنشطته العلمية. فتكلل هذا التواصل بتوقيع اتفاق تعاون علمي بين مركزينا، كما كنت عندما يأتي الى المكلا؛ لزيارة والدته كنت وفريق المركز نحرص على مقابلته. وواقع الحال كانت اللقاءات محدودة لكنها صادقة في الاحترام أصيلة في التقدير.

بقي أن نقول إنه لو حسب عمر باصرة بعدد السنين ربما سيقول قائل إن باصرة رحل مبكراً، لكنه بحجم الأعمال وزخم الأحداث ومدى الحضور المجتمعي والصدى، سنجده عاش سنين طويلة متدفقة بالعطاء.

سيدخل باصرة بصفته الشخصية العامة ـ من خلال حكايته ـ محكمة التاريخ، وستتباين الأحكام كل من زاوية نظره ودوافعه ومراميه، وإذا كانت ساعة الحساب عند اللَّه

تقدّر بصدق النوايا وخالص الأعمال، فإن الحكم عند أهل التاريخ يستند إلى التفسير والدليل، وأحياناً يغلب عليه الهوى..

أستاذي العزيز لروحك مني السلام.

علي سعيد عبيد الحيقي ..

في يوميات مجنّد

في بداية ثمانينيات القرن العشرين كانت الأقدار تمضي بنا إلى منعطف جديد في حياتنا العسكرية الإجبارية، فبعد شهر من التدريب المضني في معسكر العند، وما أدراك ما معسكر العند! جاءت لحظة الانفراج وذلك بانتقالنا إلى معسكر سبأ، وهو يقع بالقرب من مدينة البريقة بمحاذاة معسكر الجلاء، وهما جناحا سلاح المدفعية والصواريخ لجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وهذان المعسكران من بقايا المعسكرات البريطانية، وكانت تمتاز بالتنظيم والاتساع والمباني الحديثة المريحة، وأمور المعيشة من حيث توافر السرر والحمامات والمياه والتغذية المقبولة.

واستمرت الأخبار السارة في معسكرنا الجديد، ولا سيما عندما سمعت بأن قائد معسكرنا الجديد، وقائد سلاح المدفعية والصواريخ؛ هو (المقدم) علي سعيد عبيد الحيقي (يرحمه اللَّه)، ولم يكن لي سابق معرفة به ومع هذا أحسست براحة نفسية، وبنوع من الفخر والاعتزاز بأن

(بلدياتي) هو قائد المعسكر، ثم توالت الأخبار السارة؛ لاسيما عندما سمعت بأن الذراع الأيمن لقائد المعسكر هو أيضاً من حضرموت؛ وهو الضابط فرج سالمين البحسني، وكان قائد السلاح قبلهما في المعسكر نفسه خالد باراس، كما عرفت أسماء عدد من الضباط وضباط الصف؛ مثل الضابط عمر باسلوم (يرحمه اللَّه)، والضابط حسن المشجري الملقب أبو حديد، والمساعد عوض بامؤمن، والرقيب يسلم مزروع وغيرهم. ارتبطتُ مع البعض منهم بصداقة محدودة يغلب عليها الاحترام، وإذا كان عدد الحضارمة في معسكرنا ـ من غير المجندين ـ قليلاً؛ من حيث العدد لكن كان لهم وزنهم الكبير من حيث المكان والمكانة والأثر.

في معسكر سبأ تم توزيع المجندين على كتائب السلاح المختلفة، ونقل البعض إلى معسكرات بعيدة تتبع سلاح المدفعية، وكان نصيبنا مع كتيبة سُمّيت كتيبة المجندين مؤقتاً وانتظمنا في دورة تدريب عسكرية لمدة ستة أشهر؛ تدربنا خلالها الرماية بمدفع الهاون عيار $_{160}$م، وبعدها انتقل أفراد كتيبة المجندين إلى معسكرات خارج محافظة عدن، وكان من حسن حظي أن صرت مساعداً

لمسؤول إدارة الوقود بالمعسكر، إذ سمح لي هذا الوضع بالبقاء في المعسكر؛ لإنهاء ما تبقى من مدة خدمتي العسكرية الإجبارية (1985-1982).

وخلال هذه المدة ظل قائد معسكرنا، وقائد سلاح المدفعية والصواريخ هو فقيدنا الوالد علي سعيد عبيد الحيقي (يرحمه اللَّه)، إلى أن تسرحت من الجيش، وبحكم الضبط والربط العسكري الذي تميز به معسكرنا ـ وهو جزء من منظومة التقاليد العسكرية لجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ فإن علاقتي المباشرة كانت مع مسؤول الوقود وأحياناً قد أُستُدعَى من العمليات، أو من أركان السلاح لتوضيح أمر بخصوص إدارة الوقود بمعية مسؤولي المباشر؛ المساعد أول محمد علي الأعور (يرحمه اللَّه).

وكان لقاؤنا شبه المباشر مع قائد المعسكر المقدم علي سعيد عبيد الحيقي هو صباح كل يوم خميس؛ حيث الاستعراض العسكري ففي هذا اليوم من كل أسبوع تصطف الكتائب والسرايا إلى أن تعطى الأوامر بالتحرك لإلقاء التحية العسكرية باتجاه منصة الاستعراض؛ حيث

يقف قائد المعسكر وكبار الضباط، وهو تقليد أسبوعي في معسكرنا يعقبه تفتيش سريع على الملابس والذقون وشعر الرأس، وكل من يخالف يواجه العقوبة بكل صرامة، وما أزال أتذكر تلك الوقفة الأسبوعية لفقيدنا ـ يرحمه اللَّه ـ عند الاستعراضات العسكرية، ومنظر الشموخ والمهابة التي تتجلى في شخصيته وجديته بوصفه القائد الأول أو الأعلى للمعسكر، وهي مرحلة تجلت فيها التقاليد العسكرية الانضباطية لجيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ حيث كانت عقيدته وطنية إلى أن لعبت به دهاليز السياسة وصراع المناطق.

وفي تلك الأيام كانت الوجبات الغذائية الثلاث متوافرة في كل أيام السنة؛ بما فيها شهر رمضان الفضيل، ومما يحسب لصالح قائد معسكرنا (يرحمه اللَّه) أنه لم يصدر أي تعليمات تمنع الصائمين في هذا الشهر الكريم من استخدام المطبخ والتنسيق مع الطباخين لطباخة وجبتي الإفطار والسحور، بينما نجد ذلك من الممنوعات في بعض المعسكرات. ولأنني المسؤول عن توزيع المشتقات النفطية في المعسكر، فقد كانت الأوامر العليا صارمة في التوزيع؛ بحيث يتم الصرف في جدولة معروفة لنا، ويمنع

صرف البترول في جوالين إلا بأمر خاص معمّد من العمليات، وخلال مدة خدمتي لم يصادف أن طلب إليَّ قائد المعسكر المرحوم علي سعيد الحيقي، أو سائقه الخاص صرف أي لتر بترول خارج منظومات الصرف الرسمية. كما كانت سيارة التاكسي الخاصة بقائد المعسكر عندما يحضرها إلى المعسكر لا تقترب من محطة البترول على الإطلاق، فالنظام كان سيفاً على رقاب الجميع، وإذا كان ذلك الأمر في ذلك الوقت لا يثير العجب والاستغراب فإن السنوات العجاف التي لحقت بعد عام 1990م سمعنا فيها ورأينا من اللعب بالمال العام الشيء العجاب. فيحق لنا الترحم على تلك الأيام وأهلها.

والجدير بالذكر في هذه اليوميات المختصرة؛ هو ذلك الموقف الوحيد التي تواجهت فيه مع الوالد الفقيد علي سعيد عبيد الحيقي (رحمه اللَّه)؛ ففي يوم من الأيام تفاجأت بوجوده في مكان عملي في إدارة الوقود، فقد كان على محدودية تحركه في أرجاء المعسكر فإنه أحياناً يعمل طلعات استطلاعية؛ ليطمئنَّ على سير الأمور بنفسه، و كنت بحكم مسؤوليتي على محطة البترول لا أحضر أحياناً الاستعراض الأسبوعي، وهذا ما يجعلني أتساهل في إطلاق

شعر رأسي إلى أن وقعت الفأس في الرأس، وما كل مرة تسلم الجرة كما يقال،، وبأسلوب الهجوم العسكري، وبلهجة صارمة قال لي القائد: (كنك ياجعيدي ما تحلق شعرك وإلا لأنك مسؤول الوقود)، ومضى ... وعلى الفور حلقت شعري وظللت مستعداً لمحاكمة عسكرية لا يحمد عقباها، ومعروف في المعسكرات في تلك الأيام مستويات المحاكم وصلاحيات الضباط؛ فمثلاً المحكمة العسكرية في كل كتيبة يصدرها قائد الكتيبة، وله صلاحيات في الحبس أياماً وغيرها من العقوبات المتعلقة بتدبيل الزّامات، أو بإضافة شهر في الخدمة العسكرية للمجند.

أما القضايا الكبرى التي ترفع إلى قائد المعسكر فإن الأحكام قد تصل إلى إضافة سنة في الخدمة العسكرية، أو ستة أشهر في أحسن الأحوال، أو تأخير الترقية العسكرية في حالة الضباط وضباط الصف الرسميين.

وكانت من الأمور المشهورة في معسكرنا قوة وصرامة أحكام وقرارات القائد المقدم علي سعيد الحيقي إذا وجد الدليل؛ ولهذا مضى ذلك اليوم بالنسبة لي ثقيلاً وبقيت في ترقب ووجل، وكان الزملاء من المجندين يروجون

للعقوبة ويرفعون سقفها بكلمات فيها كثير من المزاح وقليل من الشماتة، وكل بحسب خياله وما في نفسه، لكن مر اليوم الأول واليوم الثاني والثالث دون استدعاء، بعدها أيقنت أن قائدنا اكتفى باللهجة القوية القريبة إلى التهديد وقد يكون – واللَّه أعلم – وصل إلى علمه عدم تأخري في أخذ (وعيده) على محمل الجد، ومبادرتي السريعة في حلق شعري.

ومما أثار استغرابي من هذه المقابلة الوحيدة بيني وبين القائد؛ أنه ذكر اسمي وكنت أظنه لا يعرفني، لكن دلت تلك المواجهة على أنه ـ رحمه اللَّه ـ كان على دراية بكل ما يدور في المعسكر، وكذا على معرفة بأسماء بعض المجندين البعيدين عن دائرة إشرافه المباشر؛ رغم أن السلم العسكري يجعل اتصالات القيادات العليا المباشرة تكون مع من يليهم بالرتبة العسكرية، أو المنصب وهكذا.

وقد تعلمت من هذه المقابلة في حياتي العملية الكثير.. وصرت في المعسكر إلى أن أكملت خدمتي العسكرية ألتزم بحلق رأسي أسبوعيًّا، فقد وجدت من المناسب احترام ملاحظة قائد معسكرنا علي سعيد عبيد

الحيقي، وأثبت التزامي بالنظام، وأوكد تقديري على تسامحه، وبأني أستحقه، والمسامح كريم .

رحم اللَّه القائد علي سعيد عبيد الحيقي، وغفر له، وسامحه، وأسكنه فسيح جناته...

أين أمي؟

عندما غابت لم يكن للنجاح معنى في حياتي، أو لعلَّ حياتي صارت لا معنى لها، كانت علاقتي بها أرفع من العشق، وأدنى من العبودية أو شيء مماثل لها، عندما غابت لم أحسب حساب ما بعدها، فكانت هي الحكايات بداياتها، ونهايتها، كل شيء يشبه نفسه، ولا شيء يشبهها، أخباري السارة أول من تعلمها، وأول معلن لها، عندما يختل مسار الأخبار بعيداً عنها فإن المصادر تلجم، وتؤجل فرحتها، ودهشتها، هي الوحيدة التي تختفي عندها الكلمات عندما أوسد رأسي على فخذها، مسلمًا لها نفسي، وانكساراتها، لأنتصر وكيف لا أنتصر وقد ضمِنتُ رضاها، ورُفعِت إلى اللَّه دعواتها.

عندما غابت سقطت دولتي، وانهارت طفولتي، وشاخت شراييني، عندما غابت غاب ذلك الضجيج الذي أتعمده عند زيارتي إيَّاها معلنًا من أول درج البيت جديد الحكايات التي أصنعها، والتي غالباً ما تبدأ بالدهشة، وتنتهي بالطرفة ولاسيما عندما أسارع في كشف حيلي، وتخريجاتي التمثيلية المتنوعة التي تحبها، وتشتاق إليها.

عندما غابت تهدمت مقبرة انكساراتي، واختفت مغارة أسراري.

عندما غابت ظللت أبحث عنها في زوايا بيتنا؛ لعلي أجدها في ذلك المجلس المفضل لها، أو بجانب المكان الذي تضع فيه سبحتها، أو في ركن مصلاها حيث قميصها الأبيض. عندما غابت لم أفقد الأمل للحظة بأنني سأجدها، فقد أبقت خمسة أدلة متفرقة على حضرتها؛ لهذا أحياناً أرى فيها بعضها، وأحيانًا أراها بكلها إذا اجتمعت تلك الأدلة في مكان سكناها، فيطمئن قلبي، وتسكن تساؤلاتي، خاصة عندما أجد في شقيقتي الكبرى بعضا من ريحها، وألمح عند الشقيقة الثانية بشاشة من وجهها، واستشف عند الثالثة آهات من حزنها وشرودها، وأشاهد عند الرابعة ما يشبه حركة مشيتها، واستحضر عند شقيقتي الخامسة (الصغرى) ملامح من صمتها، وابتسامتها الغامضة، وأحيانًا أجد أمي في نكهة خبزهن، أو (حراشة) طبخة رزهن الصيادية، أو في مذاق الشاي الملبن، وهكذا... ففي حضرتهن تحضر تفاصيل أمي، وعند الغياب تغيب أمي وتفاصيلها، وإذا حالفني الحظ أجد أمي أحيانَا حاضرة فيهن فُرادى؛ فيكون ظني الذي ظننته أنني عثرت

على خمس أمهات، مع أنني في حالة بحث عن أم واحدة، فهل هو الحظ وشجونه، أو الشوق وجنونه؟ وأحياناً يُخيّل إليّ بشرى وصول قافلة يتقدمها قميص أمي الأبيض، وسبحتها، ولولا أن يُفنَّدَ قولي لقلت لمن حولي إنني أراها، ولعلها تراني كما أراها، ثم يرتدُّ إلي حسِّي..

المحتويات

تقديم أ. صالح حسين الفردي ١

أولاً: البحث في ذات الوطن

- التاريخ ذات الرجع ٧
- حضرموت الفرص ذات الصدع ١٥
- حضرموت.. ذات الدفع ٢٨
- حضرموت.. الهجرة ذات العكس ٣٦
- حضرموت.. مقاربات أهل الحكم وأهل الحل ٤٥
- قتل تحت حصن ٥٥
- من باع جنّب ٦١

ثانيا: استراحة في الكتب

- حضرموت.. رؤية هولندية من الداخل ٧٠
- كلام على كلام عن المكلا وأهلها ٨٧
- حملة بن قملا ٩٢
- ملاحظات على كتاب: (قضايا تاريخية من حضرموت من التاريخ السري للاستعمار البريطاني - التزوير واستلاب الهوية) ٩٨

ثالثا: مايشبه الرثاء:

- المؤرخ عبدالرحمن جعفر بن عقيل ...وللوفاء أهله ١٢٢
- الدكتور صالح علي باصرة.. رؤية من الخارج ١٢٧
- القائد علي سعيد عبيد الحيقي .. في يوميات مجند ١٣٥
- أين أمي؟ ١٤٣

هذا الكتاب

يأتي هذا الكتاب ضمن إصدارات مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر للعام 2023م وهو من الكتب التاريخية الثقافية التي يهتم المركز بإصدارها من حيث كونها تتناول وتناقش بعض القضايا المعاصرة في واقع حضرموت الراهن وربطها بالماضي، وتتسم بالتحليل المنهجي وحيوية التفاعل. وعلى هذا فمثل هذه الكتب تستدعيها اللحظة التاريخية والضرورة الثقافية التنويرية. فإفرازات المجتمع القديمة والجديدة في مختلف المناحي يمكن أن تكون مستندات ثقافية تاريخية للتأمل والتحليل.